محضر الجلسة 371

التاريخ: الثلاثاء 28 شوال 1424 (2003/12/23)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص لمجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، كما أذكر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مع جلسة ثانية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

السيد علي سالم الشكاف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس، توصلت رئاسة المجلس بمشروعي قانون التاليين:

1- مشروع قانون رقم 03-34 يتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

2- مشروع قانون رقم 03-76 يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

كما توصل مجلس المستشارين ابتداء من 16 ديسمبر الجاري إلى غاية 23 منه ب 12 سؤالا شفهيا وثلاثة أسئلة كتابية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، توصلت الرئاسة بطلب إحاطة من فريق الاتحاد الدستوري، السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، أود في البداية أن ألفت المجلس الموقر إلى أن فريق الاتحاد الدستوري توجه بسؤال شفوي آني للسيد الوزير الأول يهم المشكل الذي يعاني منه الفلاحون مع القرض الفلاحي إلا أن الحكومة رفضت برمجة هذا السؤال رغم أن السيد وزير الفلاحة الذي يعتبر وصي على هذه المؤسسة موجود بيننا للرد على الأسئلة الشفوية العادية.

السيد الرئيس، الجميع يعلم أن السيد وزير الفلاحة هو على علم كبير بالمشاكل اللي كيعانيو منها الفلاحة ولكن الآن القرض الفلاحي لما أصبح مؤسسة عمومية أصبح يأخذ القرارات بدون استشارة الوزارة الوصية.

السيد الرئيس، الآن في جميع أنحاء المغرب القرض الفلاحي ومع بداية هذا الموسم الجميع يتطلع على أنه سيكون موسم خير على القطاع الفلاحي قام القرض الفلاحي بحملة مسعورة ضد الفلاحة وخصوصا صغار الفلاحين أنه كيمشي عند الفلاحة ويتم تسجيل المحجوز علما بأنه الفلاح إلى ما بقاش عندو هذاك المحجوز كيتحول أنه أتلف المحجوز أو أخفى المحجوز وبذلك تيمكن يتعاقب بعقوبة سجنية.

السيد الرئيس، في جميع المناطق التي أمثلها يعني ما بين جهة مراكش، تانسيفت، الحوز بما فيها عمالة سيدي يوسف بن علي، الرحامنة يعني قلعة السراغنة هناك تم مع بداية هذا الموسم، الفلاحة يعني الكسابة الصغار كيحاولوا رغم أنهم ما عندهمش الإمكانيات ولكن تيحاولوا أنهم تينزلوا إلى المدن مَن أجل يشوفوا أي شريك معهم في الكسب.

أخيرا واحد السيد في أولاد ادليم مشى عند مدعمين اشرى لو 60 نعجة جاء القرض الفلاحي سجلها كمحجوز وهذا هو اللي غريب، سجل المحجوز ديال الغير، الآن السيد ساق الأخبار يعني رب المال وجا وهز الغنم ديالو شكون هو الضحية؟ هو الكساب، هو الفلاح الصغير. فالمطلوب الآن القرض الفلاحي، حنا معه باش يرد الأموال ديالو، ولكن يمشي إلى القروض اللي هي كبيرة، كاين شخص واحد عندو أربع ملايير ما يعادل القروض اللي معطية لجهة كلها. هذاك غير مطالب باسترداد المال ديالو ولكن الكساب أوالفلاح الصغير هو الآن ضحية القرض الفلاحي وأقرب وسيلة باش يمكن أن القرض الفلاحي يسترد أمواله وإيلا جينا نشوفو الشركات والأشخاص اللي استفادوا من القرض الفلاحي فهما عدد قليل وبمبالغ طائلة... نحن نحيط المجلس ومن خلاله الرأي العام على أن الحكومة والسيد الوزير الأول يحاولوا أنهم يتدخلوا في أقرب وقت لإيقاف هذه الحملة المسعورة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أذكر المجلس الموقر أن طلب الإحاطة محدد فيه الوقت طبقا للمادة 128 في ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة في هذا الإطار.. السيد وزير الفلاحة لكم الكلمة، تفظلوا.

لسيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

بغيت غير نوضح جوج المسائل: المسألة الأولى أن ليس هناك تهرب للحكومة من الإجابة على السؤال الآني الذي توصلت به البارح وكانت تسعى أن تكون لها جميع المعطيات ولإعطاء الدليل أن ليس هناك حرج للإجابة ولا تهرب فضلت أن أعطي بعض عناصر الجواب والأمر سهل ببساطة سواء كان الوزير الوصي هو الفلاحة أو غير الفلاحة أو كانت الإدارة غير إما هاذ المؤسسة نتعاملو معها كمؤسسة قروض، كمؤسسة بنكية تتعامل بأموال الغير وتقرض هذه الأموال ويجب أن تسترجع هذه الأموال فهذا منطق جميع المؤسسات البنكية، سواء كانت في الفلاحة أو في ميادين أخرى.

اللي كاين وهو إلى في هذه السنة ولله الحمد السنة لا أقول أنها كانت ممتازة ولكن كانت لا بأس بها، المقترضين تيتعاندوا باش يرجعوا الديون والأقساط ديال الديون اللي عليهم، فوقاش هذه المؤسسة غادي تسترجع؟ اللهم إلى بغينا نقتلوها وما يبقاش الاستمرار ديال التمويل ديال الفلاحة، الآن الحالات اللي تكلم عليها السيد النائب وهذا هو اللي جعل الحكومة أنها فضلت تأخذ شوية ديال الوقت نشوفو هل هناك تعسفات بالفعل؟ هل هناك حالات فيها ضرر أم أن هناك أناس وتتعرفوهم، كلنا أولاد هذه البلاد وأولاد البادية وتتعرفو أن كاين اللي مضرور وكاين اللي كيتعامى ما باغيش يرد الفلوس ديال المقترض لابد أن تتخذ الإجراءات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد خليد العلمي الهوير:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 في من النظام الداخلي أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لأحيط المجلس علما في قضية تتعلق بمستجدات أوضاع مؤسسات التعاون الوطني وشغيلة التعاون الوطني بحيث هذا القطاع عاش في المدة الأخيرة عدة احتجاجات ناتجة بالأساس إلى غياب الحوار ولكن كيف قلت بالأساس أن هذه المؤسسة لا تحترم أولا الحد الأدنى للأجر، بحيث أن ما يناهز 4000 عون قضوا أزيد من 25 سنة في الخدمة الفعلية لهذه المؤسسة غير مرسمين ولا يتقاضون الحد الأدنى للأجر.

علما أيضا السيد الرئيس أنه المدير العام أصدر مذكرة رسمية بأنه يتوفر على الميزانية الكافية لترسيم هؤلاء الأعوان غير للأسف أن وزارة المالية ترفض مبدأ الترسيم. إضافة إلى ذلك أقدم السيد المدير العام بعد هذه الاحتجاجات إلى مجموعة من التعسفات أذكر على سبيل المثال لا الحصر التنقيلات التي تمت لهؤلاء الأعوان وتوقيف الأجر، علما بأن هؤلاء الناس لا يتقاضون حتى الحد الأدنى وكنضيفو لمعاناتهم توقيف الأجر من بعد هذه الاحتجاجات.

لذا حنا كنأكدو بأنه هذه المؤسسة يجب أن تلعب دورها الاجتماعي، علما بأنها تقدم خدمات اجتماعية لواحد الفئات من المستضعفين وبالتالي تتطالبو الحكومة بدل التهميش في هذه المؤسسة للشغيلة ديالها تعمل على تأهيلها ووزارة التشغيل أن تحترم القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد رئيس الفريق الكونفدرالي على احترامه للوقت. الكلمة للسيد الوزير.

لسيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

بكل احترام للمجلس الموقر أود مرة أخرى باسم الحكومة أن أدعو المجلس ومؤسساته إلى ضبط تطبيق مقتضيات المادة 128 حتى لا تتحول إلى وسيلة لطرح أسئلة آنية وفورية. فجلسة الأسئلة الشفوية هي جلسة للحوار ما بين الحكومة والمجلس الموقر والحوار له ضوابطه وقواعده وتنظيماته أما طرح المسائل هكذا وبدون أي إخبار مسبق وبدون أن تكون الحكومة عالمة بالمواضيع التي ستطرح ضمن طلبات الإحاطة فهذا أسلوب أعتقد أنه يتنافى والتقاليد الديمقراطية وأنه يبتعد عن أسلوب الحوار المسئول ولذلك الرجاء سيدي الريس أن يتدارس المجلس هذا الموضوع وأن يتخذ الضوابط الضرورية في شأنه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السيد الوزير عبر عن موقف الحكومة، السادة المستشارين عبروا عن موقفهم تقدموا بطلب الإحاطة. الاحتكام إلى القانون ليس فيه أي تعسف تتطلبو من جديد الاحتكام إلى النظام الداخلي الذي صادق عليه المجلس الدستوري وقال أنه لا يتنافى مع الدستور. الآن ننتقل السادة المستشارين إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، عدد الأسئلة التي تمت برمجتها هذا اليوم 21 سؤالا شفهيا. في البداية لدينا ستة أسئلة آنية تهم كل من قطاع الفلاحة وثلاثة أسئلة قطاع الصناعة، سؤال واحد قطاع السياحة سؤال واحد، قطاع الصيد البحري سؤال واحد.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بأول سؤال آني موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول معمل السكر بالناضور للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر قوضاض، شعيب حميدوش، حسن أبو العز، محمد المنصوري، عبد الحميد البوجادي، مصطفى التومي، أحمد الإدريسي وعبد الرحمان أربعين.

الكلمة للمستشار المحترم صاحب السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد البوجادي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، مما لاشك فيه أنكم تعلمون بالفيضانات التي عرفتها عدة أقاليم بالمملكة جراء التساقطات المطرية الأخيرة والتي أضرت كثيرا بالأراضي الفلاحية وبزراعة الشمندر السكري على الخصوص، هذه المادة الحيوية في الاستهلاك الوطني.

ومن هذا المنطلق أود السيد الوزير مساءلتكم أن الفلاحين المعتمدين على زراعة الشمندر السكري قد تضرروا كثيرا بسبب الفيضانات وانتشار الأوحال، مما تسبب في إتلاف محصولاتهم الزراعية ولهذا أريد السيد الوزير معرفة التدابير الإستعجالية إزاء الفلاحين المتضررين وهل من تدخل فوري لإنقاذ الفلاحين المتضررين من جراء الفيضانات الأخيرة حتى يتمكنوا من استئناف زراعته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون،

بالفعل جراء التساقطات المطرية بلغت مساحات الشمندر التي غمرتها المياه بالمنطقة السقوية لملوية 620 هكتار وتضررت منها منها فعليا 90 هكتار أي التي كانت مغروسة، فاتخذ معمل سكرافور مباشرة عدة إجراءات لتوفير عوامل الإنتاج للراغبين في إعادة زراعة هذه المساحات المتضررة. وإلى غاية نهاية الأسبوع الفارط تم توزيع البذور عما يعادل 80 هكتار من أصل 90 هكتار وانطلقت عملية الحرث فعلا بالضيعات التي أصبحت ممكنة الولوج.

أما بخصوص تعويض المنتجين فلابد أن نقول أنه ليس هناك آليات لدى الحكومة لتعويض هذه الخسائر، لكن فيما يتعلق بالصبار ما هو معمول به ومنذ عدة سنوات سواء في ملوية أو في الغرب أواللوكوس هو أنه هناك جمعيات للمزارعين المهتمين بالزراعات السكرية يتم تمويلها باقتطاعات ثلاث دراهم لكل طن من الشمندر وتوزع ما بين المعمل والجمعيات وفي حالات مماثلة يكون العمل بالتعويض أو لتعويض بعض الأضرار محليا عبر هذه الآليات الممولة كما قلت باقتطاعات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. هناك تعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد البوجادي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

في إطار التعقيب كنا نتمنى أن الحكومة طبعا ما واعراش عليها واحد القيمة اللي يمكن تعاون بها هؤلاء الفلاحة لأنه حقيقة الضرر كان من الطبيعة، كانت كارثة وطنية، طبعا لابد ما نشوفو لهاذ الناس على أنه طريقة باش يعوضوا الخسائر ديالهم، لأنه إلى مشينا إلى الجمعيات، كاين جمعيات غير فاعلة في هذا الآخر.. وبالتالي ما غاديش ننتظرو شي حاجة غادي تكون من الجمعيات. ولذا كنا كنطالبو من الوزارة الوصية طبعا في إطار هذه الكارثة تحدد واحد المبلغ لتعويض هؤلاء الفلاحة اللي يمكن لهم باش يعاودوا

ينتجوا وياخذوا ديك الزريعة وذيك الأسمدة التي ضاعت لهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار،

بغيت غير أن أؤكد أن هذه حالة لا تتعلق بالشمندر السكري، الكوارث الطبيعية عرفتها عدة مناطق وعدة زراعات والى كان كيخص واحد المنظور خصو يكون شمولي ولكن اللي بغيت نأكد عليه أولا أن التعويض ديال البذور لأنه هذا هو اللي كيضيع في مثل هاته الحالات، مازال ما وصلنا لا إلى القطيع ولا الإنتاج فهناك تعويض للبذور، وهناك آلية اللي ما موجوداش في الزراعات الأخرى. راه الفيضانات اللي وقعت في جهات أخرى ما عندهمش هذه الآليات اللي ممولة من الاقتطاعات العمومية والتعامل بها في مناطق أخرى أعطى نتائج وإذا كانت مشاكل مع الجمعية حنا مستعدين نتدخلو نشوفوها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الثاني الآني وهو موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية وهو تضرر المناطق الفلاحية بالناضور للسادة المستشارين.. هناك سؤال آني كذلك حول معمل السكر بالناظور للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر قوضاض، شعيب حميدوش، حسن أبو العز، محمد المنصوري، عبد الحميد البوجادي، مصطفى التومي، أحمد الإدريسي وعبد الرحمان أربعين.. سؤال حول معمل السكر..نفس السؤال مكرر. السؤال الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول حماية الفلاحة للمستشارين المحترمين السادة محمد السلامي، سعيد التدلاوي، عبد القادر البريكي، عبدالسلاو الودي، عبدالصمد عرشان، محمد أخيار، محمد أبو السعود ومحمد العقاوي. تفضل..

السيد المستشار:

إذا اسمحتو كاين سؤال وراء هذاك ديال معمل السكر تيخص منطقة معينة مضرورة ديال القناة السقوية، السؤال بين أيدينا عاودو شوفوا..

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم السال الأول يتعلق بمعمل السكر بالناظور والثاني تضرر المناطق الفلاحية بالناظور..هو اللي قرينا السيد المستشار المحترم..إذن تضرر المناطق الفلاحية بالناظور. الكلمة للمستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد البوجادي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا أحد ينكر أنه بذلت في السنين الأخيرة مجهودات كبيرة من أجل إنعاش الفلاحة السقوية واستصلاح دوائر السقي إلا أنه خلال الأيام الأخيرة عرفت منطقة الناضور والحسيمة وبركان تساقطات مطرية مهمة مما أدى إلى فيضانات تسببت في خسائر جسيمة خصوصا في المناطق الفلاحية السقوية، حيث سجلت خسائر في جهاز السقي بما فيه القناة الرئيسية لمنطقة صبرة والكارت وبوعارك، التي تستدعي تدخلا استعجاليا نظرا لأهميتها بحيث تسقي حوالي 30 ألف هكتار.

ومن هنا أريد السيد الوزير مساءلتكم ما هي التدابير المستعجلة التي ستتخذونها لتنقية القناة الرئيسية من الأوحال في أقرب وقت؟ كما نتساءل هل من تدخل للحكومة من أجل مساعدة الفلاحين المتضررين؟

كما أود الإشارة، السيد الوزير، إلى المساعدة التي قدمتها الدولة فيما يخص الحبوب المختارة، حيث تم تخفيض في القمح الطري في حدود 30 درهم للقنطار و 35 درهم بالنسبة للقمح الصلب ولكن بالسنة للفلاحين الذين اقتنوا الحبوب قبل هذا الإجراء التخفيضي كيف سيتم تعويضهم لتشملهم الإعانة المقدمة من طرف الدولة أسوة بباقي الفلاحين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار، بالفعل تحدثنا عن جزء في السؤال الأول الذي يهم الشمندر السكري ولكن بالفعل أن التساقطات لم تقتصر على هذه الخسارات وكانت خسارات جد مهمة فيما يتعلق بالمنشآت الهيدرو-فلاحية بهذه المنطقة، لا سبيل لذكر القناة الكبرى والقنوات الصغرى والطرق لكن تقديرات هاته الخسائر بلغت ما يقرب من 11.5 مليون درهم وبادرت وزارة الفلاحة بإمكانياتها الذاتية مباشرة من تصريف مبلغ أولي ديال 7 مليون درهم لتعويض هاته الخسارات ولقد تمت الصفقات في 10 دجنبر أي مباشرة بعد الفيضانات

وانطلقت الأشغال بالفعل يوم 15 دجنبر 2003لصيانة وإعادة هذه المنشآت.

والمصالح لازالت يعني بنسبة 4 مليون إضافية ستوفرها حتى يكون إعادة جميع هذه المنشآت، هذا باش نقول أنني لما هضرت على الشمندر السكري مابغيتش نتكلم على هذه النقطة لأنني عارف كاين هاذ السؤال أما تدخل الدولة فهو موجود في مثل هاته الحالات وإن لم يكن في إطار ما يسمى بصندوق الكوارث.

أما بخصوص سؤالكم الأخير في البذور، فبالفعل هناك من اشترى بالثمن الأصلي بدون إعانة الدولة والآن الإجراءات كلها جارية لحصر لائحة المشترين بالثمن الأول وسيعاد لهم الفرق بين الثمن المدعم والثمن غير المدعم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد البوجادي:

تشكرو السيد الوزير على التدخل ديالو والجواب ديالو اللي كان حقيقته لأنه هاذ الموضوع يأخذ شوية ديال.. تشكرو السيد الوزير على المبادرة الاستعجالية اللي قام بها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدالمستشار، ننتقل الآن إلى السؤال الآني الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول حماية الفلاح للمستشارين المحترمين السادة: محمد السلامي، سعيد التدلاوي، عبد القادر لبريكي، عبد السلام الودي، عبد الصمد عرشان، محمد أخيار، محمد أبو السعود ومحمد العقاوي، محمد برتتي، محمد جلال، ميلود ناصر، عادل المعطي، محمد الكور والميلودي عفوت.

الكلمة للاستاذ المستشار السي السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

من المعلوم أن هذه السنة من الله على الفلاحين بإنتاج وفير من الزيتون استبشروا به خيرا، إلا أنه من الملاحظ أن احتكار المضاربين وتكتلهم لشراء المحصول بأبخس الأثمنة يلحق أفدح الأضرار بالفلاحين.

لذا نود أن نسائل السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها لحماية المنتوج الفلاحي والفلاح من احتكار المضاربين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل الكل يعلم أن هذه السنة منتوج الزيتون ولله الحمد سيكون يتجاوز بكثير بأكثر ما يقرب من 70٪ ما كان عليه في السنة الماضية، بحيث أن المرتقب هو 800 ألف من الزيتون. ولابد كذلك من التذكير مع هذا المعطى بمعطى آخر أن تسويق الزيتون مثل عدد من المنتوجات الزراعية فهو تسويق يخضع للعرض والطلب أي أنه حر، ليس هناك أثمان محددة ولا تدخل للدولة. فبالطبع عندما يكون الإنتاج متوفرا لابد أن يكون انعكاس على الأثمنة، والأثمنة هذه السنة فعلا نقصت عما كانت عليه في السنة الماضية، لكن لايمكن ان نقول أن هناك تضرر للمنتج لأن الوفرة ديال الإنتاج تعادل شيئا ما النقص الحاصل في ثمن الزيتون.

أضف إلى ذلك أن هناك إيجابيات أخرى في معامل التحويل الذي نتذكر في السنة الماضية لم تجد ما تشتغل به وكانت عدد من المعامل قد سدت أبوابها. أضف إلى ذلك أن المخزون من الزيت للسنة الماضية كان قليل، مما سيجعل الطلب على الزيت سيكون مرتفعا هذه السنة وهذا ما يجعل الأثمنة تبقى مع انخفاضها في مستوى محترم لابد منه.

ما هي دور الدولة؟ دور الدولة هو فعلا في تحسيس وإعانة المزارعين لتنظيم أنفسهم في تعاونيات وجمعيات للتصدي للمضاربين وللوساطات الكثيرة، فهو كذلك يتجلى في الجودة بحيث أن قامت الوزراة بتوزيع عدد من الآليات على الجمعيات والتعاونيات لتحديث معصرة الزيتون وهذا بدأ يعطي إنتاجه وهناك عمليات أخرى تحسيسية وإشهارية لامجال لذكرها أقول أن لابد هنا السوق حرة ولكن نحن نساعد الفلاح والمزارع حتى يكون يدافع في إطار جمعوي على منتوجه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هناك تعقيب للمستشار المحترم، السيد سعيد التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أولا بعد راه السؤال ديالنا تنظن لم يصب على الزيتون وحدها لأنه إلى رجعتو إلى السؤال كتشوفوا لذا نسائل سيادتكم عن الإجراءات والتدابير البيت تنوي وزارتكم اتخاذها لحماية المنتوج الفلاحي والفلاح، ومن هنا لم نقصد الزيتون وحده بل أخدنا كمثال الزيتون لأنه موضوع الساعة لا أقل ولا أكثر ولكن إلى بغيتو نبقاو معكم في الزيتون ما كاين مشكل. اعطيتونا واحد الرقم ديال 800 ألف طن، أنا اسمحوا لي السيد الوزير، وزارة الفلاحة ما بقيتش كنثيق في الأرقام ديالها ونكول لكم علاش؟ في العرض ديالكم ديال 2004 في الميزانية صرحتو على أنه هناك مساحة من القطاني في الموسم الفلاحي 2002 - 2003 اللي كتناهز 359 ألف هكتار أي بانخفاض بالنسبة للسنة الفارطة، هذا كلامكم، لما كنرجعو إلى السنة الفارطة كنلقاو 314 ألف هكتار يعني ماكانش انخفاض كانت زيادة هاذيك الساعة، واحد العدد ديال الأرقام هنا تتضارب لاداعي لذكرها هذه النقطة الأولى.

فيما يخص المنتوج الفلاحي اللي بغينا نتكلمو عليه ولكن مع كامل الأسف حنا كنا بغينا نتكلمو على الحرث المبكر وعلى الدور ديال الإرشاد الفلاحي لحماية المنتوج وهذا داخل في هذا الدور لأنه اليوم لعلمكم الخاص المغرب راه باقي ما فاتش 2 مليون و800 في الحرث ديال الأراضي لأن الشتاء حبستو ولله الحمد، ولكن إذا كان الإرشاد الفلاحي كيقوم بالدور والعمل ديالو واللي كتعطاه ميزانية مهمة جدا لولا الناس كان الحرث مبكر وكنا نربحو واحد العدد ديال المساحات، الآن واحد العدد ديال المساحات كبرى راها باقية متوقفة..

باش ما نطولوش عليكم السيد الوزير نرجعو قلتو على أنه الجودة كتكون بالآلات وسيدي راه ما كاينش بالآلات لعلمكم الخاص الطلب هاذ العام ماغاديش يكون مرتفع لأنه إسبانيا غادي تدخل السوق العالمي في شهر يونيو إلى ما عندكم أخبار راه علنو عليها بصفة رسمية وهاذ الشي كيخص وزارة الفلاحة تكون على حذر به وتؤطر الناس وتعلم الناس اللي كيصدروا الزيتون لأن هذا جلب للعملة وهذا من حقنا أننا نكونو عارفين السوق، اليوم الجودة راها ما غاديش يكون فيها الثمن لأنه الثمن العالمي اليوم هو 18 درهم الإنتاج اللي كاين le rendement كاين حتى 13 اليوم، والإنتاج تيكون لولا تدخلت الدولة وساعدت الفلاح الفلاح اليوم كيبيع الزيتون لعلمكم الخاص كاين في المناطق ديال تازة حتى 50 سنتيم وهو كيجنيه بدرهم وكاين في مناطق أخرى يتراوح ما بين درهم و20 حتى لدرهو و70 والناس كيطيح عليهم بدرهم أو درهم و20 بالنقل ديالو. وهاذ الشي الدولة راه ما سايقة لو أخبار.

وخصكم تفهموا أن الفلاح راه واكل العصى راه باقي ما فاقش من ذيك الأزمة ديال إضراب الشاحنات، العصى اللي كلاها في المنتوج وباقي مافقشاي من ذيك الرعدة اللي ضربت المشماش وعاد كتزديوه، أنتم غير كتشوفو الشتاء كيصحب لكم الفلاح راه لاباس عليه، بحال شي واحد ياالله حيد الكبص قال ليه الطبيب سير غير بشوية، ماتعفطش عليها بزاف أنتم كيصحب لكم غير صبت الشتاء أرى نجيو للفلاح، الفلاح راه باقي فقير ماعندو حتى شي حاجة وزارة الفلاحة راها ما دايرة والو للفلاح ناهيك على الحبوب، ناهيك على المنحة اللي السيد وزير المالية حتى رشقت ليه عاد وقعها الوقت اللي الناس شراو الزريعة من عند صوناكوس وعاد جاو دابا تيقولوا لهم أجيو الفلاحة نردو لكم واحد الجزء كاين اللي لاح ديك الورقة كاين اللي ماعندوش، فهمتي؟ عاد فاق وزير المالية وساق الأخبار وعاد وقع هاذيك، علاش لأنهم شافوا البذور ماخرجتش من عند صوناكوص عاد باش يشجعوا أجيو راه عندكم واحد المنحة ديال 35 درهم ناهيك عن الأبقار اللي غادي تستورد، ناهيك عن....وحذاوي من أوربا والأمراض باقية هذا هو المنتوج الفلاحي اللي كنا باغين نتكلمو عليه السيد الوزير، ماشي غير الزيتون بوحدو. حنا أخذنا الزيتون كمثال ولكن اللائحة طويلة جدا ولكن عند نزولا عند رغبة السيد الرئيس سأحترم الوقت.

كنتمنى أننا غادي تكون عندنا فرصة أخرى باش ناقشو هاذ الموضوع.. السيد الرئيس الله يجازيك بخير قبيلة مررتو أسئلة وعطيتو أجوبة للسادة الوزراء على حساب جدول الأسئلة وما دويناش، هاذ الشيء راه كاين، احنا ماشي أمريكا أو فرنسا ما عندناش جوج أو 3 في المائة من ساكنة الدولة ديالنا في العالم القروي، احنا عندنا 50٪ حتى 55٪ كيعيشوا في العالم القروي، هاذ الشيء اللي مابغاش يدخل إلى دماغنا باقي مابغيناش نفهموه، عندنا 50٪ كتعيش في العالم

القروي، راه ما خصناش ناخدو كمثال أوربا ونمشيو في المنهج ديالهم، حنا راه ماشي الآلات اللي خصينا، حنا خصنا نشجعو ذاك الفلاح ونمركزوه في المناطق ديالو. شكرا السد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم تنعتقد أن الوقت هو مفروض على الجميع لأنه محدد في إطار النظام الداخلي، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا السؤال أعتقد أنه كان علني واستمع إليه الجميع وتحدث عن الزيتون وتحدثت عن الزيتون وإن أردنا أن نتحدث عن أشياء أخرى نتحدث عنها. فيما يتعلق بالأرقام انا مستعد أن الوزارة تخلي الإحصائيات ديالها وتعتمد المركز الإحصائي ديال السيد المستشار المحترم إن كان هناك مركز إحصائي لديه، هذه هي الأرقام إلى ماغادي نتيقوش في الأرقام اللي هي كتعطى اسمح لي السيد المستشار. أرقام وتعطى للمنظمات الدولية وللدولة وليس لدينا ما نخفي في هذا الميدان.

على أي حال مسألة الأرقام ماشي صعيبة يمكن لنا نوقفو عليها، لأن الأرض ماكتطيرشاي وما كتخبعشاي وموجودة.

فيما يتعلق بتدخل الدولة أقول أن هناك تدخل للدولة، البذور ما غادي يتحرم حتى شي واحد من البدور، الدولة فيما يتعلق بالحبوب أوغيرها ليس المجال للحديث عنها لأن ثلاثة دقائق ما يمكنش نتحدثو عليها وحنا مستعدين نتحدثو عليها أنا أتمنى أن يتحمل كل واحد مسئوليته، الدولة مسؤوليتها، المنتجين عندهم المسئولية ديالهم ما نبقاوش كنقولو كلام اللي ما عندو مذلول. القطاع الإنتاجي ديال الزراعة هو أولوية ديال هاذ البلاد، خصنا نحميوه وندافعو عليه لكن ماشي بمد اليد ولكن بالعمل والكد وهذا ما نقوم به في الحكومة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، وباسم المجلس أشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة وننتقل الآن إلى سؤال آني موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات حول حوادث الشغل القاتلة بمعمل السكر للمستشارين المحترمين السادة عمر اجمايلي، عبد المالك أفرياط، محمد العشاب وعمر الإدريسي، الكلمة للمستشار المحترم..

المستشار السيد محمد العشاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن موضوع الصحة والسلامة في المعامل أصبح مطروحا بحدة وذلك نظرا للعديد من الحوادث الخطيرة التي تعيشها بعض المؤسسات بين الفينة والأخرى. وفي هذا الإطار عاشت شغيلة معمل قصب السكر بمشرع بلقصيري حوادث شغل قاتلة في ظرف أسبوع ذهب ضحيتها عاملين مما خلف تدمرا واستياء وسط عمال معامل السكر عامة.

وبهذه المناسبة الأليمة نتقدم باسم الفريق الكونفدرالي بتعازينا الحارة إلى عائلات الضحيتين والى كافة عمال المعمل.السيد الوزير، نظرا لعدم تحرك الإدارة لوقف هذا النزيف من الضحايا فإن الشغيلة خاضت معارك نضالية واحتجاجية للفت انتباه المسؤولين لما آلت إليه الأوضاع بهذا القطاع ومطالبتهم بالإسراع لتحسين ظروف العمل داخل هذه المعامل.

لكل ذلك نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير المستعجلة التي تعتزم حكومتكم اتخاذها لمعالجة الأوضاع المتردية داخل قطاع السكري عامة وذلك من أجل تحسين ظروف العمل وضمان شروط الصحة والسلامة بالمعامل وإيقاف النزيف الذي يهدد حياة العمال. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد رشيد الطالبي العلمي وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة والسادة المستشارين والسيد المستشار على طرحه هذا السؤال أولا باسمي الخاص وباسم الحكومة ونيابة عن كل السادة المستشارين نتقدم بالتعازي والمواساة لعائلة العاملين المرحومين اللذين توفيا وهما يقومان بعملهما داخل معمل السكر.

أولا السيد المستشار المحترم، أن الإجراءات التي تتخذ كل سنة من أجل ضمان شروط وسلامة العمل داخل معامل السكر هي إجراءات تتخذ على مستوى المجلس الإداري لكل معمل على حدة وهنا عندي بين يدي واحد الجدول ديال الأيام ديال التكوين في هذا الميدان سأمدكم بها فيما بعد، لكن مع الأسف رغم ذلك

تم تسجيل هاتين الحادثتين، لما سجلت الحادثة الأولى تم إبلاغ الإدارة بالحادث والإدارة اعتبرت أن هذا الحادث غير منطقي وما خصوش يكون فكانت إجراءات إدارية محضة مع الأسف لما وقع الحدث الثاني تشكلت لجنة برناسة المفتش العام للوزارة للوقوف على ملابسات وظروف هذين الحادثين اللي وقعوا في واحد الظرف وجيز يعني، حنا كنرفظو باش يوقعوا مثل هاته الأشياء لتحديد المسئولية بالضبط، من يتحمل المسئولية؟علما أن هذه العاملين مع الأسف يقوما بهذا العمل مدة عشرين سنة، هما عندهم واحد الجانب من المسئولية أنهم ما ستعملوش هاذوك les casques ولما طاح على رأسه أصيب بدغدغة في الرأس مباشرة أدت إلى الوفاة ونتأسف لذلك فهذا يعني الملابسات ديال هذا العمل.

لما نتوصل بنتائج التحقيق والبحث سنمدكم به وسنتخذ الإجراءات في حق المسئولين الذين لم يقوموا بواجبهم على أحسن الظروف.

فيما يخص باقي المعامل وشروط السلامة في المعامل المنتجة كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام تم تنظيم يوم دراسي بشراكة مع وزارة الشغل لتحسيس المقاولات المغربية ونحن بصدد وضع مواصفات قانونية تلزم جميع المعامل باحترام شروط السلامة في الإنتاج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للمستشار المحترم لكم الكلمة.

المستشار السيد عمر اجمايلي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

نسجل بشكل إيجابي الإجراءات التي ينوي السيد الوزير اتخاذها في إطار متابعته لهاته الحادثتين لكن بخلاف التقارير الروتينية ونحن نعيش في عين المكان، ما وقع مدكم به السيد الوزير ما كتحملوش أنتم شخصيا فيه المسئولية لكن رغبتنا أكيدة أننا نوضعو النقط على الحروف لأن ما يقال في التقرير لا في الحادثة الأولى ولا في الثانية بأنه المسئولية أن ذوك العمال ما كانوش حاملين les casques فلا وجود لها أصلا عند هذه الفئة ديال العمال المؤقتين وأنه ما كتب لا علاقة له بأرض الواقع، هذا إخلاص وأمانة. وأتمنى أن اللجنة التي شكلتوها أكيد غادي توقف على صحة ما نقول على أرض الواقع من هذا المنبر، أنه ما كاين لا كاسكات ولا شي احتياطات لازمة.

نفس الشيء فيما يتعلق ببرنامج التكوين يمكن يكون التكوين في مجالات أخرى إلا مجال الصحة والسلامة والدليل على ذلك أنني من حيث خصني نختتم أن هاذ الشي غادي توقفوا عليه وغادي توقف عليه اللجنة ومستعدين نساعدوها ونتعاونو معها ماشي غض النظر أو باغين أستسمح الخدمة في شي حد ولكن هذا واقع وأن هاذ العمال مجبرين على القيام بهذا النوع من الأشغال في غياب أبسط الشروط للوقاية والصحة لأنه اللي طايح من 30 متر ما غادي ينفعو ولو يكون عندو le casque والصحة لأنه اللي طايح من 30 متر وخا يكون عندوا الكاسك، خصو مسائل أخرى، ربما التقنيين تيعرفوا هذه المسائل في هذا المجال، لكن حنا الغاية ديالنا في الفريق الكونفدالي من إثارتنا لهذا السؤال الشفوي الآني يدخل في إطار دق ناقوس الخطر فيما يتعرض له العمال في العديد من المؤسسات تابعة للقطاع العام والقطاع الخاص وعلى رأسها معامل السكر لأخطار حوادث الشغل والأمراض المهنية والتي غالبا ما تؤدي إلى وفاة العديد من العمال.

ونذكركم السيد الوزير أن العامل عندما يشتغل فإنه يفعل ذلك ليعيش، لا ليموت، لابد من أن توفر له الشروط والظروف الضرورية المتعلقة بالصحة والسلامة وللأسف الشديد نفتقر في جميع المؤسسات باستثناء قطاع الفوسفاط، الشيء الذي يستوجب الاستثمار في مجال الصحة والسلامة للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية ورد الاعتبار للعنصر البشري كفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هنا لابد من إشاعة ثقافة عمالية ديال الإدارات في مجال الصحة والسلامة وذلك عبر إحداث مصالح ديال الصحة والسلامة في جميع المؤسسات التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص..وتوفير أبسط الوسائل للوقاية والسلامة وأقول أن هذا المعمل هو أكفس معمل في المغرب اللي ما كيتوفرش على هاذ الوسائل بالمقارنة مع المعامل الأخرى وأن هؤلاء العمال يجبرون على القيام بهذه الوسائل وهم محرومي الحقوق، سبق لي أن أثرت مع مسئولين في وزارتكم هاذ الأشياء من عدم احترام ساعات العامل ومن عدم تعويضهم على الأقدمية وواحد العدد ديال ديال الحقوق وأنهم مجبرين يقوموا بالعمل وإلا سيكون مصيرهم الطرد وللإضافة أنه أثناء القيام بالجنازتين ماساهمتش

الإدارة ولوبدرهم. العمال هم اللي تكلفوا بهذه الأشياء كون كان هاذ العمال مشتغلين في محلبة يمكن مول المحلبة على ضعفه يقوم ويساهم للأسف الشديد هذا خلى واحد التذمر واستياء شديد حنا غرضنا من إثارة هاذ الشيء هو توجد حلول ناجعة لهاذ المشاكل والحقوق والظروف اللي كيشتغلوا فيها هؤلاء العمال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

السيد المستشار يعلم جيدا أن باب الوزارة مفتوح وأنا على استعداد لاستقباله واستقبلته في عدد كثير من المرات لمعالجة مشاكل مثل هذه. فعلا أنا أتفاجأ بالمعطيات اللي أعطى السيد المستشار المحترم لكن إذا كان هذا السيد المدير في المعمل يقوم بإعداد تقارير كاذبة فهذا شيء خطير جدا واحنا خصنا نتحملو مسئوليتنا إذا تبث العكس كذلك السيد المستشار أنه نتحملو مسئوليتنا ما نكونوش غير نتكلمو وكيعرف السيد المستشار أنه كنتبع الأمور إلى آخر المطاف، ما كنوقفوش في نصف الطريق، الآن تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لتحديد المسئولية كما قلت. نحن نتأسف لما وقع في نفس الوقت حنا بصدد وضع لأنه كاين قانون ديال الشغل كيفرض على المعامل أنه توفر شروط السلامة للمشتغلين داخل المعمل إداريين أو منتجين عمال وحنا بصدد وضع المواصفات الأمنية اللي غادي تكون مفروضة على جميع معامل الإنتاج، بالإضافة إلى هذا أنه المجلس الإداري لكل معمل يخصص سنويا ميزانية خاصة للوقاية والمعمل الذي نتكلم عليه عندو ميزانية خاصة للوقاية تصل إلى 250 ألف درهم سنويا بالإضافة إلى 150 ألف درهم سنويا لتكوين العمال على الوقاية وشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الآني اللي هو موجه إلى السيد وزير السياحة حول المشاكل التي تثيرها وكالات الأسفار خلال موسم الحج والعمرة للمستشارين المحترمين السادة محمد السلامي، عبد الصمد عرشان، محمد أوخيار، ناصر ميلود، عبد السلام الودي، وسعيد التدلاوي. الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا تخفى عليكم السيد الوزير المحترم المشاكل التي تثيرها وكالات الأسفار أثناء موسم الحج والعمرة، بحيث تقوم هاته الوكالات بحملة دعائية مسبوقة بهدف الحصول على ثقة المواطنين الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة وبأثمان مهمة، لكن خلال المواسم المتوالية لاحظنا أن هناك مشاكل جمة من قبيل النصب والاحتيال على المواطنين، فهناك من لم يتمكن من الحصول على التأشيرة ولم يزر ولم يعوض على المبالغ التي أداها، كما أن هناك فئة من المعتمرين أو الحجاج من وصل إلى الديار المقدسة ولم تسد له الخدمات التي أدمجتها وكالات الأسفار في حملتها الدعائية.

ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها للحد من هذه التلاعبات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير السياحة.

السيد عادل الدويري وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات، السادة المستشارون المحترمون،

يعد السفر إلى الديار المقدسة سفر مهم بالسنة لكل المسلمين بحكم خصوصيته الدينية والروحية، وتنظيمه في أحسن الظروف من أولوياتنا. بالنسبة لعملية الحج يصل عدد الحجاج المؤطرين من طرف وكالات الأسفار إلى 10 ألف حاج، وهي عملية مقننة تشرف وزارة السياحة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عليها معا.

وهكذا فيما يخص حصص الحجاج يتم منحها للوكالات التي تتوفر فيها جميع الشروط المنصوص عليها في دفتر التحملات والتي لم يسجل في حقها أي ملاحظة في تقرير اللجنة التي تبعثها وزارة السياحة سنويا لتتبع عملية الحج إلى الديار المقدسة. للإشارة تم السنة الماضية ولأول مرة السحب النهائي لرخصة المزاولة بالنسبة لخمس وكالات بعد تقرير اللجنة السابقة الذكر. الملاحظ أن هذه العملية عرفت تحسن تدريجي سنة بعد سنة والدليل على ذلك هو الإقبال

الملموس الذي عرفه حجم الطلب الذي يسجل على مستوى وكالات الأسفار.

أما فيما يخص عملية العمرة وعلى عكس عملية الحج فهي عملية غير مقننة وحسب رأي ممثلي المهنيين أقول حسب رأي ممثلي المهنيين فهي تعتبر سفر عادي يتم تنظيمه كجميع الرحلات الأخرى ولكن ونظرا لأهمية هذا النشاط وخصوصيته الدينية والروحانية كذلك للحد من تجاوزات بعض الوكالات إنه من مصلحة المواطنين ومن مصلحة وكالات الأسفار تحديد الإجراءات والشروط الكفيلة بتنظيم هذا النشاط ووضع العقوبات الإدارية لكل تجاوز محتمل دون فرض طبعا نظام الحصص كما هو الشأن بالسنة للحج وذلك ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله.

أذكركم بأن العقوبات الإدارية التي يمكن اتخاذها من طرف الوزارة لا يمكن أن تتعدى الغرامة المالية أو السحب المؤقت أو السحب النهائي لرخصة وكيل الأسفار، بينما يبقى على الحجاج وعلى المعتمر المتضرر اللجوء إلى المحاكم طبقا للقانون العام.

أما بالنسبة لعملية العمرة لهذه السنة فإن وزارة السياحة والسلطات المحلية قد باشرت معالجة كل المشاكل المطروحة على صعيد كل الوكالات المعنية ليتمكن جل المعتمرين من الذهاب إلى الديار المقدسة وذلك بالنسبة للوكالات التي قامت بهاته التجاوزات أي المنصوري أسفار وجميل أسفار بالرباط، باي باي أسفار وليسيتستر بالدار البيضاء وشوارتز بأكادير.

وستعقد اللجنة الاستشارية وهي اللجنة التي تدرس ملفات طلبات الرخص اجتماعها بوزارة السياحة يوم الاثنين 5 يناير 2004 للبث في العقوبات الإدارية التي ستفرض على هاته الوكالات. أشكر الجميع على الاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس اللجنة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الرئيس،

لابد من تقديم الشكر للسيد الوزير على هذه البيانات التي أعطاها، إلا أننا عندما وضعنا هذا السؤال كنا نتوقع السيد الوزير أن يطلعنا أكثر على الخروقات التي شابت موسم العمرة خلال شهر رمضان المنصرم.

ومن الملاحظ أن السيد الوزير عندما أطلعنا أن عملية العمرة غير مقننة تفاجئنا بهذا الجواب فكيف لعملية مثل هاته يذهب فيها ألوف المغاربة لأداء مناسك العمرة وتكون هذه الشعيرة غير مقننة، هذا شيء نتأسف له ولذلك نلح على أن تكون هاته العملية مقننة كعملية الحج، عندنا على سبيل المثال حجاج ذهبوا إلى المطار بفاس ومكثوا به خمسة أيام على الانتظار اليوم تأتي الطائرة، غدا ستأتي الطائرة ولم تأت، هذه حالة، لا محل أن الوزارة عندها شكايات من هذا النوع من المواطنين، وإلا فإننا نبلغ هذه الشكايات. كذلك الوكالات ما خصهاش تبقى على الحالة التي هي عليها وهي احتكارية، فهذه العملية يجب أن تكون حرة، فيذهب المعتمر إلى الحج لقضاء مناسكه وهو مطمئن بالا وجسما لذلك نطلب من السيد الوزير أن يقنن هاته العملية تقنينا قانونيا حتى لا تسبب مشاكل للمواطنين أثناء عملية العمرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس، وبعجالة أولا قدمت التزامي لتقديم هذه العملية انطلاقا من السنة المقبلة هذا شيء واضح وسيحترم وثانيا أود أن أؤكد أن الأغلبية الساحقة لوكالات الأسفار قد تحترم التزاماتها، ويجب الصرامة الكلية إزاء الوكالات التي لا تحترم، أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع وزارة الصيد البحري بسؤال موجه إلى السيد وزير الصيد البحري من طرف المستشارين المحترمين السادة محمد البطاح، محمد بلحسان، علي سالم الشكاف، سيداتي الشكاف، العربي سديد، إسماعيل قيوح ومحمد رضا أبو طيب، الكلمة للمستشار المحترم البطاح.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين،

مما لا جدال فيه أن قطاع الصيد البحري يصنف ضمن القطاعات المعول عليها لتحريك عملية النمو ورصد وسائل التمويل وضبط الميزان التجاري وكذا فتح مجال خصب لتوفير فرص شغل جديدة، إلا أن القطاع لازال يعيش أوضاعا استثنائية نظرا للعديد من المشاكل التي لازال يعاني منها والهيكلية منها أساس،

حيث انتقل قطاع الصيد البحري من مرحلة الاستغلال التقليدي العتيق إلى مرحلة العصرنة بكل التحديات التي يفرضها هذا التحول. وبالرغم من القرار المتخذ بشأن عدم تجديد اتفاقية الصيد مع الإتحاد الأوربي فإن انخفاض ثمن السمك الموجهة للاستهلاك الداخلي لم يتحقق كما كان متوقعا وهذا ما يؤكد أن استغلال هذا القطاع لازال عشوائيا ومصدر هدر للثروات السمكية وبالإضافة إلى الحالة المزرية التي أصبح يعيشها هذا القطاع عرف مخزون الرخويات على وجه الخصوص وضعا كارثيا بناء على المعلومات الواردة من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري وهو ما أثر سلبا على المنطقة الجنوبية..بل إن أكبر خطر يتهدد هذه المنطقة هو ما سيأتي به مخطط التنمية من مقتضيات تتعلق باستغلال الأسماك السطحية الصغيرة كالسردين والشارشا والماكرو خصوصا بالمخزون الممتد بين مدينة بوجدور إلى جنوب مدينة الداخلة مع العلم أن الأسطول الروسي قد بدأ في الاستغلال حاليا.

ولأجل تنوير الرأي العام الوطني عبر هذه الجلسة الدستورية إلى أي حد يمكن اعتبار المطلب الوزاري القاضي بتغيير أنشطة وحدات التجميد بمدينة الداخلة من الرخويات إلى الأسماك السطحية هل هي بداية للتهييء لهذا المخطط، وبالتالي هل يعتبر حلا مناسبا لأزمة القطاع في هذه المنطقة مع العلم أنهم سيتعرضون لأي منافسة شديدة من طرف الأسطول الروسي وبالتالي ستكون معادلة التسويق غير متكافئة.

كما نود مساءلتكم السيد الوزير عن المعايير التي تتخذها الوزارة في فرض الراحة البيولوجية وعن التدابير التي ستتخذها وزارتكم لتحقيق التدبير العقلاني والمسئول لثرواتنا السمكية وتفادي استئناف مخزون الأسماك السطحية وكذا الرخويات من أجل ضمان تجددها الطبيعي واستدامة استغلالها في الحال والمستقبل وما هي النتائج التي توصل إليها المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري أثناء دراسته للمخزون السمكي وهل هناك إحصائيات حول الأسواق الخارجية للأسماك السطحية؟ شكرا للسيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصيد.

السيد الطيب غافس وزير الصيد البحري:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال وللإجابة على ذلك أود أن أقول حول أولا غلاء الثمن ديال الأسماك، أود أن أذكر هنا أن الأسماك كجميع البضائع يخضع للطلب والعرض وبما أن أثمان هذه الأسماك يرجع بالمردود على التجار يفضلون أن يرسلوه إلى الخارج عوض السوق الداخلية، هذا العنصر الأول. العنصر الثاني يتعلق بعدد المتدخلين والعنصر الثالث يتعلق بما يسمى بالسوق الغير المنظم بحيث في بعض المرسات بين 50 حتى 60٪ من الأسماك تمر بواسطة السوق الغير منظم ولكن الوزارة وضعت برنامجا لمكافحة هذه المظاهر حتى يصل السمك إلى المواطنين في أحسن الظروف وبثمن مقبول.

وفيما يرجع إلى الرخويات ترجع الأزمة التي يعيشها قطاع الرخويات إلى عناصر متعددة أذكر من بينها على الخصوص أولا العدد الوافر لمعامل التجميد الذي بني بصفة سريعة وبصفة مفرطة، بحيث في 1994 كان لا يوجد إلا ثلاث معامل، في 2003، 90 معملا وهذا يفوق بكثير كما قلت سابقا القوة ديال المادة الأولى ديال الأخطبوط.

أما فيما يخص، قلتم لماذا لم يصبح ثمن السمك رخيص رغم أن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لم يجدد، أود أن أذكر هنا أنه إذا كان الأسطول الأوروبي يصطاد الأسماك، هذه الأسماك أصبحت تصطاد من طرف الأسطول المغربي ولكن الأسطول في الدول الأوربية لازالت تشري نفس الكمية من الأسماك وهذا في حد ذاته عنصر يطغى على الثمن ديال السمك على السوق الداخلية.

وفي الأخير أود أن أقول أن السؤال الأخير يتعلق بهل الحلول التي تقدمت بها الوزارة لحل مشكلة الأزمة التي يتخبط فيها الأخطبوط هل هذا مرض؟ أقول نعم، لأن كنا نعيش أزمة، وكان من الواجب كل الوزارة أن تتخذ التدابير اللازمة لتخرج القطاع من هذه الأزمة وبعد محاورات ومشاورات مع الحرفيين قبل ما يناهز 50٪ من المعامل، الخروج من مادة الأخطبوط لتقوم بنشاطها في ميادين أخرى ولي اليقين أن بمساعدة الوزارة بطبيعة الحال سيمكنهم أن يتحولوا إلى أنشطة أخرى ونخرج من الأزمة بصفة نهائية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البطاح:

فيما يخص، السيد الوزير، سألناك عن المعايير التي تتخذها الوزارة لفرض الراحة البيولوجية، خصوصا

الأخيرة التي فرضتموها لتمديد الراحة البيولوجية إلى أواخر شهر أبريل، هذه خلقت استياء عميق داخل أوساط ساكنة الإقليم ونسفت كل طموحاتها مع العلم أن هذه الساكنة والمهنيين ككل ليسوا ضد الراحة البيولوجية، بل مع الراحة البيولوجية ومع كل ما يضمن استمرار ثروتنا السمكية ولكن السؤال المطروح هو أنه آش من حل جاء مع هذه الراحة البيولوجية لأنه إذا زدنا في الراحة البيولوجية يعني خصنا نجيبو شي حاجة اللي غادي تعوضنا هاذيك أربعة أشهر ديال الراحة البيولوجية، إلى حد الآن كنسمعو كثيرا ما التصريحات ديالكم السيد الوزير، عبر الجرائد وعبر الإذاعات على أنه وجد حل ما بين الوزارة وبين معامل التجميد وحنا إلى حد الآن معامل التجميد كيقولوا بأنه مازال ما كاينش اتفاق، ما عرفوش المحتوى اللي غادي يسير به الاتفاق، واش غادي يتعوض لهم شي حاجة، لأنه الضرر ما كيشملش غير وحدات التجميد، كيشمل المنطقة ككل وكيشمل كذلك المخزون ديال الثروة ديالنا، من هنا نناشد الحكومة ونناشد جميع الفعاليات الحية أن ينقذوا ما يمكن إنقاده في تلك المنطقة العزيزة علينا والعزيزة على جلالة الملك نصره الله والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصيد البحري:

السيد المستشار، أولا فيما يتعلق بالراحة البيولوجية أود أن أكون واضحا بصفة نهائية الوزارة لا تتخذ أي قرار إلا على أسس علمية وعندما تتوصل بالمعلومات من المعهد الوطني للبحث في علوم البحار تتخذ القرار اللازم. وفي هذا الصدد أريد أن أذكر كما قلت سابقا في مرات متعددة بأن المخزون السمكي هوفي ملك الأمة المغربية والمحافظة عليه شيء مقدس ولهذا عندما التقينا مؤخرا مع الحرفيين ومع البحث العلمي اتخذنا القرار جميعا تحت رئاسة الوزير الأول الأسبوع الفارط، والحرفيين اقتنعوا بأن امتداد الراحة البيولوجية إلى آخر 30 أبريل المقبل أصبح شيئا ضروريا للمحافظة على المخزون.

هذا من جهة، فيما يخص السؤال الثاني أي الاتفاق الذي وصلنا إليه مع الحرفيين فيما يخص معامل التجميد أود أن أذكر بأن الوزارة لم تفرض أي حل بل توصلنا إلى هذا الحل بعد حوار مع الحرفيين ولكن هذا الاتفاق لم يطبق بعد وسيطبق في القريب القادم بحول الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بقطاع وزارة التجهيز والنقل حول تنفيذ المشاريع المعلن عنها بالجهة الشرقية للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، عبد الرحمان أوشن، رحال الزكراوي ومحمد الرحموني. الكلمة للمستشار السيد عبد الرحمان أوشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا في الحقيقة كان موجها إلى السد الوزير الأول وذلك لارتباط مضمونه بأكثر من وزارة وبأكثر من قطاع ولكن لا بأس ربما السيد وزير التجهيز والنقل هو الذي سيتكلف بالإجابة عنه.

موضوع سؤالنا يتعلق بمتابعة إنجاز ما سبق أن أعلن عنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة زيارته الأخيرة لأقاليم وعمالات الجهة الشرقية خلال شهر مارس الماضي، حيث أعلن جلالته في خطاب رسمي بمدينة وجدة على إنجاز مجموعة من المشاريع الاقتصادية الهامة التي ستعيد الحياة لأقاليم وعمالات الجهة الشرقية وأعطى كذلك توجيهه السامي لحكومته لكي تجعل ضمن أولوياتها العناية والاهتمام لإرساء البنيات التحتية الأساسية لزرع تنمية اقتصادية صلبة بهذه الجهة.

ولقد كان من بين هذه المشاريع التي تم الإعلان عنها في هذا الخطاب السامي مشروع الربط السككي بين مدينة تاوريرت ومدينة الناضور وكذلك مشروع إنجاز الطريق السيارة الرابطة بين مدينة فاس ومدينة وجدة وكذلك توسيع وإصلاح الطريق الرابط بين مدينة الناضور ووجدة ومدينة فكيك وكذلك توسيع أو التعجيل بإنجاز الطريق الساحلية الرابطة بين مدينة طنجة والسعيدية، إضافة إلى كذلك إلى إنجاز المنطقة الحرة بإقليم الناظور التي كان أن ستشمل بالإضافة إلى الميناء عدة مناطق تجارية وصناعية وسياحية، هذا طبعا إضافة إلى تهيئة الساحل لمدينة السعيدية كلها هذه مشاريع اقتصادية هامة بالفعل ستعيد الحياة وستزرع الحياة من جديد في هذه الجهة الشرقية التي عانت من

التهميش لسنوات، بل ولعقود وكذلك طبعا ابتهجت طبعا سكان هذه المنطقة جميع سكان أقاليم وعمالات الجهة الشرقية ابتهجت لهذا القرار السامي الذي صفق له الجميع لكونه كما سبق أن قلت هو السبيل الوحيد لانتشال هذه الجهة الشرقية من الاقتصاديات الطفيلية المريضة الهشة التي تؤول إلى الزوال لا محالة.

لذا فسؤالنا السيد الوزير، إلى الحكومة طبعا هو أين وصلت أو أين وصل تتبع هذه المشاريع المعلن عنها رسميا في شهر مارس الماضي من طرف صاحب الجلالة؟ وكذلك هل للحكومة جدول زمني محدد ومضبوط لإنجاز هذه المشاريع؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم

السادة المستشارون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر أولا السيد المستشار على هذا السؤال العميق حول برنامج الرفع من مؤهلات المنطقة الشرقية بعد خطاب صاحب الجلالة وأريد أن أقول أنه فعلا هناك بعد هذا الخطاب وتماشيا مع البرنامج الحكومي الذي أدخل فيه بعض المشاريع المهمة بالنسبة للمنطقة، هناك برنامج مندمج جد مهم يشمل جميع القطاعات بما فيها قطاعات التجهيزات الأساسية وبما فيها القطاعات الاقتصادية.

أريد كذلك أن أقول أنه هاذ منهجية العمل التي تصبو إلى تحديد برنامج جهوي خاص بكل جهة فأعطى السيد الوزير الأول تعليماته مؤخرا لتحديد مثل هذه البرامج لجميع جهات المملكة لتقديمها في مرحلة لاحقة.

فيما يتعلق بهذه الجهة وظرا للأهمية ديال التجهيزات الأساسية في هذا السؤال أريد أن أذكر ببعض المشاريع المتعلقة بهذا البرنامج الحيوي والمهم أولا ما يتعلق بالتجيزات الأساسية للنقل البري بما فيها الطرق السيارة والسكك الحديدية تصل إلى 11 مليار ديال الدرهم.

بما فيها مقطع ديال 196 كلم المتعلق بالمدار المتوسطي اللي تيشكل تقريبا 30٪ ديال المدار الطرقي المتوسطي بين طنجة إلى السعيدية، هذا المقطع يصل المبلغ ديالو إلى مليار ونصف. كاين كذلك إزدواجية الطريق ما بين وجدة والناضور في إطار شراكة مع الجهة، كاين كذلك السكة الحديدية مابين تاوريرت والناضور 2 مليار و200 مليون ديال الدرهم ثم الطريق السيار بتقريبا 7 مليار الدرهم، فقط في هذا الباب كاين 11 مليار ديال الدرهم وكاين يعني مبالغ أخرى كتهم قطاع الماء وقطاع الكهرباء وكنذكر كذلك بمشروع مهم متعلق بالمنطقة السياحية اللي تيوصل المبلغ ديالو إلى 8,5 مليار ديال الدرهم وتيشكل واحد الاستثمار ديال تقريبا 25 ألف يعني سرير يعني ما يناهز الطاقة الإيوائية ديال مدينة مراكش كلها غادي تكون، هاذي غادي تنجز المنطقة السياحية ديال السعيدية هذا غادي يبين واحد القفزة نوعية مهمة في الاقتصاد ديال المنطقة. اسمحوا لي إذا طولت في هذا الإتجاه.

فيما يتعلق بالجدولة الزمنية كاين بعض المشاريع التي تحدد لها جدولة زمنية خاصة وسنعمل عليها بما فيها مثلا السكة الحديدية ما بين تاوريرت والناظور تقرر انطلاق هذا المشروع إن شاء الله في منتصف سنة 2004 القادمة، هذا المشروع ديال السكة الحديدية ما بين تاوريرت والناظور غادي تقوم به إن شاء الله مكتب السكة الحديدية وغادي ينطلق إن شاء الله في منتصف هذه السنة. الطريق الساحلي وصل تقريبا الآن الشطر الموجود ما بين الحسيمة ووجدة إلى تقريبا 10٪ ديال التقدم ديال هذا المشروع، إذن تيمر في ظروف حسنة، الطريق اللي جاء في السؤال ما بين وجدة وفكيك انتهى في التوسيع ديالو الطريق الوطني اللي تيمر ببوعرفة ثم فكيك التوسيع ديالو الى6 أمتار يعني قد انتهى. الطريق أو ازدواجية الطريق أو الطريق المزدوج ما بين وجدة والناظور تم إنجاز المقطع ما بين وجدة والمطار سابقا ويتم حاليا إنطلاق الأشغال شطرين ما بين مطار أنكاد وأحفير، ثم ما بين منطقة العروي ما بيم مطار العروي على طول 9 كلم، هذا إضافة إلى بعض الاستثمارات المهمة اللي همت قطاع الموانىء وقطاع النقل الجوي، المطار ديال الناظور اللي بينوا كذلك الأهمية ديال المملكة المغربية ككل وديال الحكومة في المنطقة الشرقية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس، لابد من أن نشكر السيد الوزير على جوابه حول انشغالات أبناء هذه العمالات والأقاليم المكونة للجهة الشرقية لأنها انشغالات عاشت مع هؤلاء

السكان لعقود كما جاء في سؤالنا، ونشكر السيد الوزير لكونه أعطى لنا صورة تقربنا إلى واقع المنطقة وكذلك تقربنا إلى أنه بالفعل ولد الخطاب الملكي السامي في الحكومة ولد فيها وحفزها للاهتمام والعناية بالمنطقة الشرقية. نسجل كون الطريق الساحلية كما قلتم أنها قطعت أشواطا وأنجزت منها نسبة مهمة. كذلك نسجل كون الحكومة أعطت العناية للطريق، للسكة الحديدية بين تاورپرت والناظور وقلتم السيد الوزير في جوابكم أن تقريبا منتصف 2004 سيشرع في إنجاز هذا المشروع، نفهم من كلمة الإنجاز أننا سنجد بالفعل الأشغال تنجز على مستوى هذه الطريق السككية التي تربط بين تاوريررت والناظور. لماذا أضع سطرا على هذا الشطر من جوابكم، لأنه بالفعل كنا سبق أن عايشنا هذه الطريق التي تربط بين الناظور وتاوريررت منذ سنة 1977 وقد مر ربع قرن من الزمن وأكثر بل وأكثر من هذا شرع في الإنجاز آنذاك في سنة 77 السيد الوزير كانت قد بدأت الأشغال بهذه الطريق وتوقفت بعد سنة من انطلاقها، بدأت سنة 77 وتوقفت في 78 وعوض أصحاب الأراضي والمباني التي كانت ستشملها الأراضي التي سيمر منها هذا الخط السككي، لذلك أجدني ربما ألح وأقول أنه ماذا تعنون السيد الوزير بمنتصف 2004 هل ستجد الأشغال بهذه الطريق؟

سؤال أخير أو تعقيب على جوابكم السيد الوزير و يتعلق بكونكم أغفلتم في جوابكم موضوع المنطقة الحرة بإقليم الناظور الذي كما قلنا سيشمل بجانب الميناء كذلك مناطق اقتصادية وسياحية وصناعية وتجارية، هل لها موقع في برنامج الحكومة لهذه السنة وضمن مخطط تنفيذ هذه المشاريع أم لا؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر السيد المستشار على تلخيصه لجوابي و على حسن تفهمه لما جاء فيه، أريد أن أتمم ما قلته سابقا، فعلا فيما يتعلق بالسكة الحديدية كان حقيقة منذ انطلاق هذه الحكومة في إطار التصريح الذي جاء به السيد إدريس جطو الوزير الأول كنا أعلنا عن انطلاق هذا المشروع في أقرب وقت ممكن منذ انطلاق هذه الحكومة تم الإنتهاء من الدراسات، ثم تم التأكيد على أنه سيقوم بإنجاز هذا الورش المكتب الوطني للسكك الحديدية، كان هناك دراسات أو طرق أخرى لإنجاز هذا المشروع ولكن تقرر أن سيتم إسناد هذه المسئولية للمكتب الوطني للسكك الحديدية والآن نعمل على تعبئة الموارد المالية وهناك اتصالات متعددة تبشر بالخير وتعطينا القناعة في انطلاق هذا المشروع في سنة 2004، واش منتصف؟ واش شهر 9؟ غادي يكون إن شاء الله في المنتصف الثاني لسنة 2004. هذا إن شاء الله نلتزم أننا.. وكنعرفو بالطبع تاريخ هذا المشروع المهم وإن شاء الله سنطلق في المنتصف الثاني لسنة 2004.

فيما يتعلق بالمنطقة أو المناطق الصناعية، فعلا لم أتكلم عليها نظرا لضيق الوقت ولكن هناك إعادة النظر في المناطق الصناعية لمنطقة الناظور ويشمل البرنامج الإجمالي عدة مناطق صناعية تهم منطقة الناظور لإعطاء منطقة الناظور بما فيها الميناء، بما فيها السكة الحديدية، بما فيها الطرق والمناطق الصناعية والحرة منها يعني نوعية قطب تنموي يعني يسمح حقيقة لاستقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية وللرفع من مستوى إنعاش الشغل بالمنطقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى بقية الأسئلة العادية وهي موجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية وعددها ستة أسئلة، أول سؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية للمستشارين المحترمين السيد محمد الأنصاري، تيتنى العلوي والحاج الطاهر الفيلالي، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالي السيد الوزير هو كالتالي:

لقد مضت أزيد من سنة أو ما يقرب من سنة على دخول القانون المنظم للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية حيز التطبيق.

وإن هذا القانون قد جاء لإعطاء الاستقلالي المالي والتدبير الإداري لهذه الوكالة بغية التغلب على المشاكل المطروحة في هذا المجال.

وأنه يلاحظ مع الأسف الشديد أن هذه الوكالة رغم المقتضيات القانونية التي تمكنها من القيام بدور هام لازالت لم تف بالغرض المطلوب، بل أقول أن دار لقمان لازالت على حالها وذلك للاعتبارات التالية:

أولا أن هناك أزيد من 4600 مستخدم وإطار في هذه الوكالة لا يتمتعون بنظام أساسي خاص بهم على غرار ما تعرفه باقي المؤسسات العمومية، الشيء الذي بدون شك سيعمل على تحفيزهم والدفع بهم إلى تفعيل مقتضيات القانون المذكور. كذلك تعطيل أو عدم تفعيل بالكيفية اللائقة المادة 4 من نفس القانون الذي أعطى اختصاصات محددة وامتيازا انطلاقا من المادة المذكورة للمحافظين العقاريين ولازالوا يمارسون نفس الاختصاصات، الشيء الذي جعلهم الآن في هذا الخضم من المقتضيات القانونية الجديدة لا يقومون بالدور الكامل المنوط بهم، ليس تقصيرا منهم ولكن نظرا لعدم ضبط المسائل من طرف الموكول لهم ذلك.

كذلك الوكالة رغم مرور سنة لا تتوفر حاليا على برنامج عمل قريب المدى أو متوسط المدى لمعالجة الإشكاليات التي كانت مطروحة والتي من أجلها أنشئت الوكالة وأذكر على سبيل المثال ما يقرب من 300 ألف ملف تحفيظ عقاري الذي لازال في الرفوف أو يتلكأ من مكتب إلى مكتب فيه الإجراءات البطيئة وفي بعض الأحيان نظرا للتعقيدات القانونية وكذلك في غياب التحفيز للعاملين في هذا القطاع من أجل الإنكباب على تلك الملفات.

كذلك تفاقم الديون وهنا كانت الوكالة تعاني من خصاص مادي وكانت دائما تلجأ إلى الاستعانة بالدولة ولكن الآن في هذا الاستقلال الذي يدر عليها مداخيل كبرى إلا أنها لازالت تعاني من ما يقرب من 38 مليار سنتيم من الديون.

الآن كذلك هناك عدة مشاكل يعاني منها المواطن المتعامل مع هذه الوكالة نظرا للأسباب التي ذكرتها ولكي لا أطيل، السيد الرئيس ينبهني إلى الوقت، أسائلكم السيد الوزير ومن خلالكم ليتعرف الرأي العام عن ما تنوون القيام به من أجل تفعيل هذا القانون وكذلك إخراج مقتضياته بوصفكم وصي على هذه الوكالة لكي لا تبقى في ما هي عليه وكذلك لخدمة المواطن والمواطنة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

السيدة المستشارة، السادة المستشارون،

أعتقد أن الحكم على مؤسسة أنشئت في بداية السنة وانتظار التغيير لتراكمات لعدة سنوات يكون من المحال، لا أعتقد وكلنا نعلم ونرى مذا يقع عندما يقع يتحول مرفق حكومي إلى مؤسسة عمومية ولنا أمثلة عدة. وأقول إن ما أنجزته الوكالة خلال ظرف سنة فهو يفوق بكثير ما عرفناه لأن هناك مؤسسات تطلب ترسيخ هياكلها وقوانينها والقانون الأساسي للموظفين عدة سنوات، بل وهناك عدة مؤسسات عمومية ليس لها قانون أساسي وهي تشتغل منذ سنة 1960.

فلا أقول أن هذا يجب أن يكون مبرر يجب أن يدفع للجمود لكن أقول أن خلال هذه السنة قامت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية قامت بعدة أعمال على واجهتين لأن مع الأسف لما تنشأ مؤسسة مثل هاته يجب أن ترسخ الهياكل الجديدة في نفس الوقت أن تواجه المواطن وحاجيات المواطن وهذا ما قامت به، ليس هناك تحسن كثير بالنسبة لما كان عليه العمل لكن الآن يمكن أن أقول أن البرامج والميزانية الجديدة والمجلس الإداري الذي سينعقد عما قريب سيتقدم فيه المسئولون عن هذه الوكالة بمخطط يرمي لا لإزالة هذه العوائق كلها في ظرف سنة أو سنتين راه تنعرفو ما غاديش نمشي في هذه التفاصيل لأن الوقت لا يسمح تنعرفو ما هو متعلق بالمحاكم، وما هو متعلق بالمساطر ديالنا وما هو متعلق بتغيير واختيار النظام اللي بغيناه.

راه النظام العقاري في المغرب جوج ديال الحوايج، النظام الساهل المبسط الذي لا يعطي ضمانات كافية شاملة للمتعامل، نظام يعطي هذه الضمانات كلها مع الأسف يتطلب كثيرا من الوقت وكثيرا من الحجج، لكن ما غاديش نسرد كل ما قامت به الوكالة خلال هذه السنة لا من ناحية القانون الأساسي للموظفين اللي الآن جاهز ويناقش للمصادقة ولا بالنسبة كذلك اللي تكلمتو على المديونية.

لمديونية لأن لمؤسسة ملزمة أنها تتحمل لا الإيجابيات ولا لسلبيات ديال لمرفق لسابق ماشي يعني ديون اللي جات هذه لسنة بل ديون كانت من قبل وأكثر من هذا يمكن لي نقول لكم أن في بداية لسنة لم تكن لها ميزانية حتى لمواجهة لموظفين، فيعني قمنا بمجهودات كبيرة لتوفير وسائل لعمل والآن يجب أن ننتظر شيئا قبل أن نحكم على هذه التجربة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار المحترم، تيتنى العلوي.

المستشار السيد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السيد الوزير،

أنا أعتقد أنه أكثر من مرة، حقيقة أنه نظرا ما غاديش نقول نظرا لتماطل الحكومة في بعض الخطرات للجواب على بعض الأسئلة كيوصلنا إلى هذه الحالات.

هذا سؤال كنا وضعناه نهار 7ماي من هذه السنة، بالطبع لو كان تمت الإجابة على هذا السؤال، أعتقد كنا غادي نربحو واحد العدد ديال الأشهر فيما يخص حياة هذه المؤسسة.

السيد الوزير قال على أساس من خلال الرد ديالو على أساس أنه مؤسسة جديدة، أعتقد أنها ليست مؤسسة جديدة، هذه كانت مؤسسة ديال الدولة والترتيبات ديال العمل ديالها كانت عندها والقانون ديال العمل ديالها كان عندها وكانت تابعة للوظيفة العمومية فيما يخص الأطر ديالها وكانت تابعة لجهاز الدولة. ماذا وقع؟ أنه أتت الحكومة بقانون اللي جعل هذه المؤسسة تعطى لها الاستقلالية ديالها وتولي مؤسسة خارجة عن الإطار وتدخل إطار جديد فيما يخص ما قامت به الحكومات السابقة فيما يخص هذه السياسة الجديدة ديال التحرر والتحرير.. بمعنى انه هذه مؤسسة قبل الاستقلال وهي تقوم بواحد الغمل، أشنو وقع فيها من تغيير؟

تغيير واحد اللي وقع، هو أنه أخذت استقلالها، ما بقاتش مؤسسة تحت السيطرة ديال مؤسسات الدولة ولات بمجلس إداري ديالها، ما معنى أنه سنة كلها وما زال لم يعقد مجلسها الإداري، أشنو هو المبرر ما معنى أن سنة كلها والموظفين ديالها والأعوان ديالها كانوا في إطار الوظيفة العمومية وخرجوا من إطار الوظيفة العمومية ولحد الآن ماصاوبوش لهم القانون الأساسي ديالهم؟ ما معنى أننا حتى نوصلو اليوم واليوم كاين إضراب وطني ديال الموظفين والأعوان واللي هو كاين اليوم وكاين غدا احتجاجا على الوضعية المزرية ديال هذا، ما معنى هذه الأسئلة كلها، معناه حقيقة سنة باش يعقد المجلس الإداري، سنة باش يتصاوب القانون الأساسي في الوقت اللي أنه طلبت سنوات الدولة للحكومات السابقة، سنوات وهي تهيئ لهذه الوضعية.

إذن لما تتكونو نهيئوا هذه الوضعية، تنهيئوا جميع الأمور اللي معه بما فيها القانون الأساسي ديال الموظفين وديال الأعوان، بما فيها طريقة التسيير، بما فيها l'organigramme ديالها، بما فيها العدد ديال الأمور. تتكلمو الآن سنة حتى شي حاجة ما كاينة ولو كون تم الجواب على السؤال ديالنا في ماي كان يمكن ما نوصلوش لهاذ الحالة اللي تنعيشوها الآن. دابا دخلنا لمرحلة ديال احتجاجات الموظفين و ديال الأعوان معنى أنه حقيقة.. هذا مرفق عام من الأهمية بمكان لأنه تعاملهم مع المواطنين وتعاملهم مع الدولة، حتى الدولة كلها عند واحد العدد ديال الممتلكات وواحد العدد ديال الأمور، معنى هذه مؤسسة خطيرة جدا، ما يمكنش سنة كلها تدوز عندنا بيضاء ويمكن السنة المقبلة حتى هي تدوز بيضاء وحنا غلابين في هذا العمل. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق ببرمجة الأسئلة الشفهية أعتقد أن الوزارة تخلت والبرمجة ليست بيد الوزارة. هذا جانب.. الآن أين هي السنة البيضاء؟ الموظفين تيتخلصوا، الموظفين الضمانات مضمونة قانونيا أستسمح، القوانين موجودة القوانين الأساسية وتيعرف السيد المستشار المحترم أن القوانين الأساسية في مثل هذه المؤسسات ماشي قضية جرة قلم، لابد من التفاوض وهذا ما وقع لمدة أشهر مع الموظفين، مع الممثلين ديال الموظفين اللي غادي يخرجوا من الوظيفة العمومية ويصبحوا في قانون آخر الذي يضمن نفس الحقوق بل امتيازات إضافية وهذه كلها ليست إجراءات سهلة، ما نقفزوش بسهولة لما أعطيت أمثلة بمؤسسات أخرى راه تتعرف أشنو تتقول. السيد المستشار ممثل ديال المأجورين تيعرف أن مثلا القطاع ديال البريد أن لحد الآن القانون الأساسي فيه إشكال منذ 1984 هذا لا يعني أن ليست هناك ضمانة للموظفين لكن كل واحد يدافع وتنبحثو على واحد الصيغة اللي تكون كترضي الجميع باش يكون تحفيز إلى كانت مبررات أخرى للإضراب أنا لا أسير القطاع، أنا مستعد نشوفها مع المسئول ومع المأجورين ولكن ما أعتقد أنه عقد المجلس الإداري أو القانون الأساسي هو المبرر الأساسي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على جوابه في هذا القطاع المهم والحيوي بالنسبة للاقتصاد وهو الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. الآن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه من طرف السادة المستشارين السيدين محمد بن الشايب ومحمد كريمن حول مدى تأهيل قطاعنا الفلاحي في أفق العمل باتفاقية التبادل الحر بين بلدنا والاتحاد الأوروبي. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

من المعلوم أن بلادنا مقبلة على العمل باتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات

الفلاحية التي ستدخل حيز التطبيق في أفق رفع الحواجز الجمركية وذلك بداية من سنة 2012.

كما أن الحكومة تقود مفاوضات الملف الفلاحي مع الولايات المتحدة الأمريكية في صمت يبعث على القلق ودون إشراك المهنيين وممثلي الفلاحين في هذه المفاوضات وخاصة فيما يتعلق بزراعة الحبوب التي تشغل أكثر من 5 ملايين هكتار سنويا وتهم أكثر من نصف سكان المغرب.

لذا نتساءل السيد الوزير ومعنا الرأي العام وخاصة الفلاحون الممتهنون لزراعة الحبوب الذين لا يعلم جلهم المصير الذي ينتظرهم والمآسي التي سوف تحل بهم من جراء غزو المنتجات الأوربية والأمريكية لبلادنا دون حواجز جمركية ونحن نعلم جميعا أن أكثر من خمسة ملايين هكتار المخصصة كلها لزراعة الحبوب الرئيسية كالأقماح والشعير والذرة لا يمكنها أن تنافس مثيلاتها الأوروبية والأمريكية نظرا لانعدام نفس الوسائل والمؤهلات، إذ لا يمكن للإنتاج الوطني من الحبوب الذي لا يتعدى في أحسن الأحوال 15 قنطارا في الهكتار، فضلا عن المؤهلات العلمية والتكلفة الاقتصادية التي هي الأخرى تعرف بونا شاسعا لصالح الطرف الأوربي والأمريكي، وبالتالي لا يمكن لبلد جنوبي كبلدنا أن ينافس بلدان الشمال التي تصل معدل التساقطات المطرية بها إلى أكثر من ألف ملم سنويا.

لهذه الأسباب الموضوعية نتساءل السيد الوزير هل لوزارتكم استراتيجية معينة تم وضعها لمواجهة هذه التحديات؟ وما مصير أكثر من خمسة ملايين هكتار المخصصة لزراعة الحبوب؟ وهل لكم تصور واضح لزراعات بديلة لها قدرة تنافسية؟ وهل للحكومة استراتيجية معينة لاستيعاب أكثر من نصف سكان المغرب من الفلاحين والعاملين بهذه الأراضي في حالة انعدام شروط المنافسة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد المستشار المحترم،

لابد من التذكير أن الفلاحة كانت ولازالت وستبقى الأولوية ولقد أكد السيد الوزير الأول على ذلك مرارا والحكومة كذلك لكن أكبر ضمانة لاستمرارية هذه الأولوية هي التعليمات الملكية السامية في ثاني مجلس للوزراء بأكادير هذه السنة.

ومع الأولوية والأهمية التي نوليها جميعا والغيرة التي لنا جميعا على قطاعنا الفلاحي ما أعتقد يجب أن نتأقلم مع الواقع. الواقع هو أنه هناك تحولات وتطورات عبر العالم لابد أن كذلك أن نساير ها لأن قضية الرفض ونشدو الباب ونشدو الجمرك ما أعتقد أنه سيكون حلا.

وفي هذا الإطار وتمشيا مع هذا الواقع، ما هي المحاور التي ترتكز عليها استراتيجية وسياسة الحكومة؟ محورين:

1- ا تقوية مناعة وتنافسية منتوجنا الفلاحي.

2- في نفس الوقت الحفاظ على استمرارية في الفلاحة في بلادنا وعن حماية دخل الفلاح.

وهاذين التوجهين هما اللذين بنيت عليهما المفاوضات الأخيرة التي كانت مع الإتحاد الأوربي والتي دامت أكثر من سنة ونصف، مما يدل على أن هناك دفاعا شرسا عن حقوقنا وعن حقوق مزارعينا وأعتقد أن الصيغة التي توصلنا إليها هي فعلا متوازنة ما بين ما هو مطلوب منا وما هو واجبنا في الدفاع. نفس الشيء بالنسبة لأمريكا وكلنا تتعرفو وهاذ الشيء ما بقاش سر أن من المعوقات التي يقف عليها هذا الاتفاق هو المحور الفلاحي. فإذن أشنو هو المعمول؟

لنا إستراتيجية في الحكومة، فعلا هي استراتيجية التي اتفقتم عليها حتى قبل أن تأتي هذه الحكومة هي ما نسميه باستراتيجية 2020، لكن هي اختيارات فحسب، الآن الحكومة نظرا يعني تمشيا مع تعليمات جلالة الملك منكبة على تحضير مخططات عمل تترجم هذه الاختيارات لهذه الإستراتيجية إلى مخطط عمل. أما السيناريو الكتستروفي ديال 5 مليون ديال الحبوب ما غاديش تبقى كتدار وديال المزارعين غادي يدخلوا إلى البلاد، ما أعتقد أن لا في المفاوضات ولا في الاتفاقيات ولى حتى في الاتفاقية ديال المنظمة الدولية أن ليس هناك ميكانيزمات للحماية ولحماية فلاحتنا وسنبقى نحميها بكل ما نملك من قدرة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص التعقيب السيد الوزير، مع الأسف التعقيب لم يشف الغليل بالشكل المطلوب لأن الأسئلة اللي حطينا حنا واضحة والسيد الوزير تيقول بأنه الأولوية تعتبر أن

القطاع الفلاحي كأولوية هو كاين تخلي ممنهج وغير رسمي والدليل على ذلك أن التصريح الحكومي ديال الوزير الأول لم يعط الأولوية للفلاحة بل أكتفى بالأولويات الأربع، السكن، التشغيل، التعليم إلى آخره، ودون اعتبار القطاع الفلاحي كأولوية والدليل على ذلك أن الميزانية ديال الوزارة الوصية تتقلص سنة بعد أخرى. إذن هناك تخلي واضح وممنهج والرسوم الجمركية تعرف انخفاضا تلو الآخر.

الإستراتيجية اللي جات بها الحكومة وهي تقوية مناعة منتوجنا الفلاحي وحماية دخل الفلاح، ما هي الطريقة؟ وماهي الإستراتيجية؟ بغينا نعرفو هاذ الأستراتيجية لتقوية مناعتنا، كلام هكذا في الورق أو كلام شفهي دون أن نلمسه على أرض الواقع هذا هو الشيء الذي يخيفنا من الخطابات ومن الشعارات والأولويات والأمور تتردى سنة بعد أخرى والضربة آتية لا ريب فيها من طرف الغزو الأجنبي. حنا نمارس في الميدان ونحس بهذا.

لذلك السيد الوزير نريد إجابة واضحة في مصير قطاعنا وخاصة زراعة الحبوب، لا يمكن لها أن تنافس منتوجات بلدان الشمال، واش حنا عندنا معدل ديال 50 قنطار في أحسن الأحوال بينما المعدل ديال 70 قنطار، لنفرض نحيدوا الرسوم الجمركية بشحال غادي يدخل الزرع، بشحال غادي تدخل الفارينة؟ بشحال غادي يدخل القمح؟ هل لمنتوجنا منافسة هذه المنتوجات؟ يستحيل أن تنافسها. إذن خمسة ملايين مهددة تهديد واقعي.

كذلك السيد الوزير ما جاوبناش علاش المفاوضات تأخدها الحكومة دون إشراك المهنيين، هل الفلاح المغربي باقي محجور، تمارس المفاوضات في صمت مريب دون إشراك المعنيين بالأمر على الأقل يدافعوا على الناس بحال الإسبانيين سمعوا أن هناك انفتاح على السوق الأوربية وقعت تظاهرات في الشوارع الإسبانية لحماية منتوجاتهم. حنا هاذ الشعب غادي يبقى إلى متى وخاصة القطاع الفلاحي؟ شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس بهدوء، يعلم السيد المستشار وهو في الميدان يعلم ما تقوم به الحكومة من تحفيزات لا مجال لذكرها في ثلاث دقائق. ما هي الإعانات والتحفيزات التي تعطى لهذه المناعة لحماية الفلاح؟

أما الرسوم الجمركية فاين مكتوب أن الرسوم الجمركية أنها ستصبح صفرا؟ المهنيين اللي يشاركوا وشاركوا في المفاوضات مع الإتحاد الأوربي وشاركوا مؤخرا، اطلعوا، لأن حنا في المفاوضات ديال أمريكا ما يمكنش لنا نمشيو، ما عندناش ما نقدمو، لكن لما جات المناسبة هاذي أسبوع شاركوا. فأقول بكل صراحة أن هذا الباب ما فيه مزايدات. ليس هناك من هو طني أو غيور على الفلاح أكثر من غيره. فكلنا لنا مشكل يجب أن نواجهه، يجب أن ندافع عليه ولو كان الوقت يسمح لسردنا كل الإجراءات ويعرفها السادة المستشارين والسيد المستشار براسو تيعرفها ومن جملتها الدعم للبذور، من جملتها الدعم للمكننة، الدعم للماء، منين تيطيح هاذ الشيء هذا؟ تيجيبوا شي حد من برا؟

أنا أتمنى صراحة أن يلعب كل واحد دوره وخصوصا الجمعيات والمزارعين والدولة ولما أتحدث عن المزارعين الذين لهم القدرة على أن يكونوا روادا وهم متعاقدين مع الدولة ويستفيدون من الدولة ومع الأسف لا يوفون بالتزاماتهم في بعض الأوقات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أعتقد أن موضوع بحال هذا غادي يكون أمام اللجان، غادي يكون هناك وقت لتبادل الآراء.

السؤال الثالث للمولي موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول وسائل العمل بمندوبيات وزارة الفلاحة والتنمية القروية بالأقاليم للمستشارين المحترمين السادة عمر أدخيل، عمر مكدر، بنعيسى بنزرول، عمر كردودي، عبد المجيد العزوزي وعمر محب. الكلمة للسيد المستشار.. تفضل السي عمر أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تلعب مندوبيات وزارة الفلاحة بالأقاليم دورا مهما وحيويا في ترجمة الإجراءات والتدابير المتخذة على الصعيد المركزي الواقع بمختلف الأقاليم والعمالات وبما أنها مسئولة بالمهام التي تمثل أساسا في إرشاد وتأطير الكسابين والمزارعين والفلاحين، إلا أن الإمكانيات المتاحة لها تبقى جد هزيلة ولا ترقى إلى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقها بغية الارتقاء بقطاع الفلاحة وتربية المواشي إلى مستوى تطلعات

المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه ووارث سره الملك محمد السادس نصره الله.

لذلك نسائلكم السيد الوزير ما هو برنامج وزارتكم للنهوض بمندوبيات الأقاليم لوزارة الفلاحة ومدها بالإمكانيات ووسائل العمل اللازمة حتى تستطيع هذه المندوبيات من تمكين صغار الفلاحين والكسابة كذلك من الحصول على الوسائل الضرورية للرفع من تربية المواشي واستغلال الأراضي بكيفية مستدامة؟ وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير وقبل ذلك أذكر السادة المستشارين الذين يغادرون القاعة أن هناك جلسة موالية تدرس فيها أربعة نصوص تشريعية مهمة، الرجاء الانتباه إلى وجود هذه الجلسة والمشاركة بالحضور. السيد الوزير أستسمح لكم لكلمة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم فبطبيعة الحال دور المديريات الإقليمية للفلاحة ومراكز الاستغلال الفلاحي هو فعلا دور تأطيري وهناك إضافة إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي أربعين مديرية إقليمية للفلاحة يعمل بها ما يفوق 1100 مهندس و244 بيطري و 2758 تقني، إضافة إلى 122 مركز استغلال يشتغل فيها ما يفوق 3000 مستخدم.

فبطبيعة الحال، هاذ العدد المهم يتطلب عتاد كذلك ووسائل النقل تفوق 1120 وسيلة للنقل وكل سنة تتجدد حسب المقدورات، بالطبع أن ميزانية الفلاحة في المغرب رغم أنها من الميزانيات المهمة تبقى كذلك ميزانية متواضعة نظرا لما نعرفه جميعا عن إمكانيات المغرب.

إذن فبخصوص التأطير تنجز الوزارة سنويا عدة برامج للإرشاد الفلاحي وتكوين أبناء وبنات الفلاحين وتمويل مشاريع مدرة للدخل خاصة بالنسبة للعنصر النسوي وهذا ما تقوم به المكاتب والمديريات في السنوات الأخيرة.

أما في مجال تربية المواشي التي انصب عليه السؤال يمكن أن نقول أن في مجال التأطير الصحي فهناك إنجاز سنوي لبرامج لحماية القطيع الوطني من الأمراض المعدية وكذلك توزيع أغذية الماشية عند الحاجة، خصوصا في فترات الجفاف وتوريدها كذلك وتقوم في إطار برامج إغاثة وحماية الماشية بتحمل مصاريف نقل الأعلاف ومصاريف إصلاح وتشغيل الشاحنات الصهريجية ويمكن أن أقول أن ربما من البلدان القلائل اللي البيطري، أو صهريج النقل أو لما يكون تلقيح حنا اللي تنمشيو كنتبعو القطيع عوض يجي القطيع نظرا للإمكانيات ديال بلادنا والطقوس ديال بلادنا كذلك.

فالبطبع هل هذا كافي كلو؟ لا، أعترف بأنه غير كافي، لكن لابد أن نعترف كذلك أن رب الماشية كما هو المزارع، فيجب أن لا ينتظر الكل من الإدارة ونحن على أي حال نتعامل بالوسائل الموجودة حسب الأولويات التي نرصدها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ السي أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير، نحن نعترف بالوسائل وبطبيعة الحال العمل التي تقوم بها وزارة الفلاحة مشكورة فأنا أخص هنا بالذكر كنموذج بالسنة لمندوبية السمارة، فبناء لكون هذه المندوبية أو هذا الإقليم يعني تتوفر على مساح شاسعة تتكون من 64 ألف كلم فما فوق وتقريبا 80٪ من الإقليم بوادي هاذي هي الأسباب اللي طلبنا على أساسها باش تكون هناك إمكانيات متوفرة للمندوبيات من حيث شاحنات النقل ومن حيث كذلك الوسائل كمثال وقعت مؤخرا حالة الشهر الماضي كان هناك سرب من الجراد متوجه إلى الإقليم، فالوسائل اللي كانت متاحة للمندوبية غير كافية للتصدي أو على الأقل للاتصال ما بين الفلاحة والمناطق الأخرى للتأكد من هذا السرب، مثلا ك GPS وراديو للاتصال وكسيارة نقل 4-4 التي يمكنها التحرك في هاته المنطقة.

السيد الوزير نحن نشكر كما قلت في البداية الوزارة على جميع الأعمال التي تقوم بها ونشكر كذلك الأطر لا بالنسبة للمندوبين ولا بالنسبة للبيطرة ولا بالنسبة لموظفي هذه الوزارة على الأعمال التي يقومون بها بالرغم من ضعف الإمكانيات ونشكر كذلك كل من ساهم ويساهم في هذه المصلحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول عملية ضم الأراضي الفلاحية للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، علي القديوي، عبدالجبار بوملحة، محمد اتحيفة، أبوبكر عبيد وحسن قاسمي، الكلمة للمستشار المحترم.

السي علي تفضلوا.

المستشار السيد علي القديوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

تعرف بلادنا منذ سنوات ما اصطلح على تسميته بضم الأراضي التي تقوم بها وزارة الفلاحة من أجل استصلاح الأراضي لتحسين الإنتاج وتحسين وضعية الفلاحين وكذلك لجمع البقع المتناثرة وضمها سواء كان الغرض هو السقي أو كان الهدف هو الاستصلاح فقط. وقد استفادت فلاحتنا من هذه العملية رغم الصعوبات والمشاكل، بمعنى أن هذه العملية لها إيجابيات كثيرة ولكن هناك بعض السلبيات.

وفي هذا الباب نسوق نموذجا للعملية التي تمت مؤخرا بإقليم دكالة فيما سمي بعملية ضم الساحل منطقة 1 ومنطقة 2 التي تبلغ المساحة الإجمالية 14 ألف هكتار، حيث صدر قرار لوزير الفلاحة سنة 95 يقضي بالسماح بإجراء عملية ضم في مشروع مندمج يتعلق بضم الأراضي وقلع الأشجار وفتح بعض المسالك وإنجاز الكهرباء والماء.

وقد تم تدشين هذه العملية من طرف السيد وزير الفلاحة آنداك سنة 95 الذي وعد الفلاحين بأن العملية سوف لن تستغرق أكثر من ثمانية أشهر، إلا أنها دامت أكثر من خمس سنوات، حرم الفلاحون خلالها من استغلال أراضيهم ولازالت لحد الآن العملية لم تتم بعد بكاملها. لهذا نتوجه إليكم السيد الوزير بسؤالين:

أولا: ما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التأخير رغم مرور كل هذه السنوات؟

ثانيا: ألا ترون السيد الوزير أن الفلاحين يستحقون تعويضا ماديا عن سنوات الحرمان من استغلال أراضيهم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

بالفعل هناك مشروع ضم الأراضي بساحل دكالة الذي كما قلتم يهم 14 ألف هكتار و5700 فلاح وهو مشروع يضم إضافة إلى الضم مشاريع التي تحدثتم عنها. والجدير بالذكر أن إنجاز عملية ضم الأراضي يتطلب وقتا غير قصير، ما عرفتش هاذ ثمانية أشهر منين جات ولكن كيفما كان الحال يعني تجارب عندنا ديال ضم الأراضي في عدة مناطق وتتطلب وقتا طويلا بالنظر إلى كثرة وتنوع الدراسات والأشغال وضرورة احترام المسطرة القانونية وتصفية الوضعية العقارية للأراضي المعنية والشكاوي لأن مسألة ضم الأراضي دائما فيها من يتفق ومن لا يتفق و اجتماع اللجن إلى غير ذلك.

على أي حال لإعطاء الوضعية الحالية، فبخصوص سير هذه العملية لأن هناك قطعتين، قطعة فيها 8500 وهي الشطر الأول وقطعة فيها 5500 بالنسبة للشطر الأول ديال 8500 هكتار فهي في المرحلة الأخيرة، بحيث أن المحضر ديال اللجنة ديال الاتفاق تم والآن الملف هو أمام السيد الوزير الأول للمصادقة النهائية تطبيقا للقانون.

أما القطاع الثاني ديال 5500 هكتار فبعد دراسة الشكايات الأولوية سيتم فتح سجل للفترة الثانية المنصوص عليها قانونيا ديال 15 يوم ديال الشكايات ثم تجتمع اللجن ويمكن القول كذلك أن مدة إنجاز هذا المشروع لم تطل كثيرا وستتم في وقت قصير.

أما فيما يتعلق بتعويض الفلاحين، فالمعمول والمعروف أن لما كتكون عملية الضم لا يحرم الفلاح من استغلال أراضيه؟ لأن الدراسات ومنين غادي تدوز الطريق راه ما كيمنعوش عليه ما تيجيوش ويقطعوا يعني تيفلحوا وحتى عندما تنجز وتعطى القطاع تعطى في فترات الصيف. إذا كانت هناك حالات ديال مزارعين منعوا لمدة طويلة لسبب من الأسباب في هذه العملية بالولوج ديال الأراضي ديالهم واستغلالها أنا مستعد ندرسوها. ولكن في عملية الضم كلها معروف أن الضم تيتم ولكن الاستغلال كذلك يتم ولهذا ليس هناك مسطرة للتعويض وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد علي القديوي:

تتشكرك أولا على هذه الإجابة، وتنبغي نذكر بأن هذه العملية تمت منذ سنوات، الدراسة وحتى الإنجاز.. وقلع الأحجار هذه ثلاث سنوات وانتهت اللجنة من دراسة الشكايات سنة لحد الساعة كاين بعض الشكليات لا أدري هاته الشركة التي قامت بإنجاز هاته العملية لازالت تتردد وهناك لا نعرف متى سينتهي عملها. كذلك السيد الوزير إن الفلاحين عندما أخذت منهم الأرض واقتلع منها الأحجار لم توزع وعندما وزعت كنا نقول للفلاحين هذا التوزيع هو مؤقت لا يمكن للفلاح أن يقوم بتنقية أرضه واستصلاحها لأنه مازالت

هناك شكايات ومازالت الإدارة لم تعرف ما ستؤول إليه أم إلى آخره.

لحد الساعة هناك كثير من الفلاحين مازال ما تسلمتش لهم الأرض باقين كاين هناك بعض الفلاحين الآن يفلحون الأرض على علتها بدون تنقيتها لأنه لا يمكن لأحد أن ينقي أرضا لا يعرف أنها ستبقى في ملكه أم لا. وهناك بعض الفلاحين لازالوا ينتظرون حتى هذه اللحظة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار،

كما قلت أنا مستعد أننا نشوفو هاذ الملفات الخاصة لكن ما قلتموه صحيح أن التسليم النهائي ما يمكنش يتم قبل المصادقة، نشوفو غير واش الناس كيستغلوا، الاستثمار أنا متفق معك ما يمكنش تقول لشي واحد استثمر في شي حاجة اللي مازال ما ملكها ولهذا قلت أنا مستعد باش نشوف هذه الملفات بالتفصيل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الخامس الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول آفات الجراد للمستشارين المحترمين السيدين المعطي بنقدور وعبد الرحيم خمليشي.

الكلمة للمستشار السي المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

السؤال وضعناه على أساس لصراوته وقت ما وضع وكنا نأمل أن يكون آنيا لكنه استوفى آنيته وهو الآن عادي ولكن أهميته لازالت قائمة، فتتداول وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى خبر اكتساح الجراد لبعض الأقطار المجاورة لبلادنا، وقد أثار هذا الموضوع عدة تساؤلات وردود أفعال من طرف المهتمين والمهنيين والجمعيات كما علمنا أن لجنة مختلطة اجتمعت لهذا الغرض لبحث ظروف وملابسات هذا الخطر الذي يهدد اقتصاد البلاد باعتباره آفة.

إن آفة زحف الجراد تستدعي من الحكومة اليقظة والاستعداد المتواصل لتطويق هاته الآفة ومواجهتها قبل وصولها لبلادنا وهذا لن يتأتى إلا بالتفكير الجيد في إحداث خلية دائمة لرصد وتتبع تحركات أسراب الجراد وتوفير الإمكانيات المادية لمحاربتها وبتنسيق مع كل الأطراف والمنظمات المهنية الدولية المعنية.

لقد أصبح هذا الموضوع محط تساؤلات واستفسارات العديد من المواطنين والهيئات المهنية لذا ومن أجله نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن؟ وهل من توضيحات شافية لطمأنة الرأي العام عموما والفلاحين خصوصا؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم، فبالفعل كلنا نعلم وهذا جاء في عدة وسائل إعلامية و حتى في قبة البرلمان، لا أدري هل في مجلس النواب أجبت عن هذا السؤال أوهنا أن عندما يكون تهاطل الأمطار مهمة بعد سنوات الجفاف مثل هذه السنة في بلدان الساحل فهناك مناخ مناسب لظهور وتكاثر الجراد بهذه البلدان الذي هو موجود بها على الدوام لكن يعني لا يتحرك وينفعل إلا عندما يكون المناخ مناسبا وكان إعلان أول نشاط لبعض الأسراب في الحقيقة أسراب كلمة كثيرة في 18 أكتوبر ببولمان بوملضات تبينت أن بعض الحشرات وصلت إلى هناك وكان هذا الإعلان في 18 أكتوبر.

ومباشرة اجتمعت اللجنة الثلاثية المكونة والدائمة التي هي دائمة وتشارك فيها وزارة الفلاحة وزارة الداخلية والدرك الملكي، إضافة إلى مركز قار ودائم هو في آيت ملول وإلى مراكز جهوية موجودة في عدد من المديريات الإقليمية لوزارة البريد، فأعيد نشاط هذه المراكز الجهوية بالتنسيق فتم تجنيد الفرق الأرضية المتخصصة وتوفير الطائرات المجهزة والمخصصة كذلك لهذا العمل وهي دائمة يعني كاينة واحد 120 سيارة جالسة، الصيانة ديالها جاهزة وكاين الطائرات كذلك وكاين كمية جد مهمة للمبيدات وآليات الرش التي هي موجودة.

ولحد الآن فعلا هناك تتبع يومي للأسراب التي تصل إلى الأراضي المغربية إما من الجنوب، إما من الشرق وهي محدودة في كلتة زمور والمناطق المجاورة وتم إلى حد الآن معالجة 16600 هكتار من هذه الحشرات ولكن اللي هو مهم وأنا متفق مع السيد المستشار أن

بالبطع يجب المعالجة داخل التراب الوطني لكن المساهمة مع الدول المجاورة كذلك لإعانتها على محاربة هذه الآفات حتى لا تتسترب إلى المغرب، هذا ما نقوم به مع الشقيقة موريطانيا، مع النيجر. وموريطانيا اجتمعت لجنة مؤخرا مشتركة مع المنظمة الدولية للزراعة كذلك بالمغرب وأعطيناها إعانات من الموارد البشرية وهناك اليوم كذلك تنسيق مع هذه الجهة لمدها بما يمكن أن نقوم به كمعونة وكيفما كان الحال لا يجب لحد الساعة حسب المعطيات المتوفرة اليوم أن يكون هناك تهويل أو تخوف لكن الجراد نعلم أنل ما يمكن لنا نقولو أننا انتهينا من المشكل ديالو إلا في حدود مارس-أبريل من السنة المقبلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول انتشار داء الدغموس للمستشارين المحترمين السادة: الصوالحي بوزكري، محمد جوهري، مبارك السباعي، محمد الدواحي ، أولعيد الرداد ومحمد اشنينة.

الكلمة للمستشار السي الصوالحي

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، السادة المستشارين،

السيد الوزير، تعلمون جيدا أن هناك عددا من المناطق الجغرافية بأرض الوطن طبيعيا يوجد بها هذا الداء الذي يسمى داء الدرغموس واللي هو ناتج عن تواجد بكثرة ديال المادة الفليور في الماء ينقلب إلى سم ويصبح يؤثر على نمو القطيع كيفما كان نوعه، بحيث يؤثر في نموه ويؤثر في نمو هيكله العظمى ولقد بادرت وزارة الفلاحة فيما سبق بأن وزعت أملاح معدنية تقدم إلى القطيع الغرض منها أنها تقلل وتقلص من تأثير هذا السم على القطيع، لكن هذه الأملاح التي بادرت الوزارة بتوزيعها دامت واحد الفترة قليلة ثم انقطعت على أن يتكفل بذلك الكساب بنفسه.

السيد الوزير، القناعة ديالنا تنقولو أن هاذ الكسابة وجدوا بهذه المناطق ماشي لخاطرهم، هم توجدوا تما لأنهم تزادوا تما وتربوا تما، فلذلك نعتبر أن هذه الظاهرة بالنسبة لهم نكبة دائمة ونعتبر أن هذه النكبة من واجب السلطات العمومية بأن تتكفل بها بكيفية مستمرة وأن تدرجها ضمن البرامج الوطنية السنوية للأوبئة التي تقوم بها. فمن هذا المنطلق السيد الوزير نقول لكم مرة أخرى هل في وزارتكم وصلتم إلى هذه القناعة لتتكفل السلطات العمومية بكيفية دائمة بهذه الأملاح وتقوم بتوزيعها على الكسابة بهذه المناطق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم، فعلا هذا مرض، أعطى السيد المستشار نعته وهو ناتج عن تناول مادة الفليور المتواجدة خاصة بالمناطق التي يوجد بها الفوسفاط. وتنحصر هذه الأمراض عادة في خريبكة، سطات أربعة أقاليم مجاورة، وقد ظهر هذا المرض منذ عدة سنوات ففي البداية، في آخر السبعينات والثمانينات كانت الحماية الوحيدة هو حث الكسابين على تجنب القطيع للرعي في هذه المناطق التي توجد بها بكثرة مادة الفليور. وفي التسعينات قام البحث الزراعي مدعم من الوزارة بالبحث عن علاج وتمكن إلى إثبات فعالية استعمال أحجار معدنية تحتوي على أملاح الألمنيوم والسيلينيوم.

وفي إطار تجربة ميدانية كانت في سنة 92 قامت الوزارة بتوزيع هذه الأحجار مجانا على 100 كساب بحوزتهم ما يناهز 20 ألف رأس غنم بمنطقة خريبكة وسطات وقلعة السراغنة وبني ملال وآسفي وتبين أنه فعلا هذه الأملاح المعدنية مجدية في محاربة هذا المرض. ومنذ ذلك الوقت نظمت عدة أيام تحسيسية بكيفية استعمال هذه الأحجار، لكن كما قال السيد المستشار على أساس أن يقوم الكساب بشراء هذه الأملاح وبحماية قطيعه. هذا المرض محدود جغرافيا ولا يعتبر مرضا معديا حسب القوانين التي موجودة ولهذا لا يمكن أن ندخله في قانون (..) اللي يمكن لنا مع المنظمات الدولية نتعاونو فيه.

فلهذا لحد الآن هذا العلاج يبقى على كاهل الكساب فعلا وتبقى الوزارة بطبيعة الحال حاضرة إذا كان ضروري أن يكون دعم لبعض الكسابين الذين لا يتوفرون على إمكانيات كافية لمعالجة هذه الأمراض ولكن لحد الساعة لا يمكن تعميم هذه المجانية على جميع الفلاحين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى سؤال آخر بعد أن أنهينا. السؤال موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات حول تشخيص الأسباب المخلة بسير الغرف المهنية للمستشار المحترم السيد إبراهيم الرميلي.

المستشار السيد إبراهيم الرميلي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد أشار جلالة الملك في الرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول حول التدبير اللامتمركز للاستثمار إلى ضرورة تشخيص الأسباب المخلة بسير الغرف المهنية ومن بينها عرفة التجارة والصناعة والخدمات وإذا كنا ندرك جميعا ما لهذه الغرف من أهمية في النهوض الاقتصادي للبلاد وفي الدفع بعجلة التنمية بها فإننا نستغرب التماطل في البحث عن أماكن الخلل داخل هذه المؤسسات التي تعاني من عدة مشاكل تؤثر بشكل كبير على مردودية عملها تتقلص من دورها الذي كان من المفروض أن يكون طلائعيا في اقتصاد المغرب لذا نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات التي قامت بها وزارتكم أو ستقوم بها مستقبلا لتشخيص هذه الأسباب وما هي الحلول التي تقترحونها لتفادي العراقيل المخلة بسيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي وزير التجارة والصناعة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار، شكرا على طرح على هذا السؤال أولا أنا الذي أستغرب على ذكر التماطل في الوقوف على مكامن الضعف التي تعاني منها الغرف، فالغرف التجارية والصناعية والخدمات يعني منذ سنة ونحن نشتغل على يعني بتنسيق تام مع جامعة الغرف للصناعة والتجارة باش نشوفو المشاكل التي تحد من فعاليتها وقد شخصنا كل المعيقات وحددناها في ثلاث نقط أساسية:

النقطة الأولى هي كل ما يتعلق بالقانون الأساسي والتنظيم للغرف، فانكبت الوزارة على إعداد مشروع قانون كان من المفروض أنه يتم المصادقة عليه قبل الانتخابات ومن حسن الحظ لم يتم المصادقة عليه لأنه مباشرة بعد الانتخابات عشنا جوج المشاكل اللي هما استقالة ديال جوج الرؤساء ديال الغرف اللي ما كانوش يعني ما كناش واخذينهم بعين الاعتبار في القانون الأساسي.

والآن هناك لجنة وزارية مشتركة ينسق فيما بينها السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة للحكومة وتأهيل الاقتصاد وتهم جميع الغرف لإعادة النظر في تنظيم القانون الأساسي لكل الغرف المهنية، ثم توسيع اختصاصاتها.

النقطة الثانية أو المحور الثاني وهو يهم التنظيم الإداري والموارد البشرية للغرف لأنه لاحظنا أن هناك توظيفات كثيرة جدا لكن بدون تحديد مهام المسئولين داخل الغرف ونحن بصدد دراسة انطلقت منذ بداية هذه السنة لوضع تشخيص الموارد البشرية وتحديد مهام المسئولين في هاذ الغرف قصد القيام بمهامهم في أحسن الظروف وتمت كذلك الاستجابة لمتطلبات الفاعلين الاقتصاديين المنتسبين لهذه الغرف.

المحور الثالث وهو يهم الموارد المالية، لاحظنا كذلك أن جل الموارد المالية التي تخصص للغرف من العشر الباتانتا توجه يعني 60٪ منها تستهلك في أجور الموظفين، كتبقى 40٪ لا تكفي لسد حاجيات التدبير اليومي ثم المشاركة والمساهمة في إنشاء مشاريع محلية فنحن بصدد نقاش مع صندوق تجهيز الجماعات المحلية، مع بعض الأبناك لفتح فرصة لهذه الغرف قصد منحها إمكانية ولوج بعض الإمكانيات المادية التي تسمح لها بإنشاء مشاريع محلية في إطار يعني يتلاءم مع توسيع الاختصاصات للغرف الذي سيأتي به القانون الأساسي يعني بلا بعد يوم الأربعاء صباحا المقبل عندنا اجتماع تنسيقي لتتمة الدراسة أووضع اللمسات الأخيرة على دراسة القانون الأساسي لتقديمه لمجلس الحكومة للمصادقة عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار السيد الرميلي.

المستشار السيد إبراهيم الرميلي:

السيد الوزير، هل يعقل أن نطلب من الغرفة التجارية أن تبحث عن موارد مالية مستقلة عن دعم الدولة في وقت هي في أمس الحاجة لسيولة مالية تمكنها من رد الاعتبار لهذه المؤسسة عن طريق تقوية جودة خدمتها والرفع من مردودية برنامجها وتثبيت مهنيتها ومصداقيتها. كيف يمكن أن نطلب من غرفة في حجم مثلا غرفة مدينة مراكش أن تشتغل كمحرك اقتصادي جهوي بميزانية لا تتعدى 4 ملايين درهم، يخصص أكثر من 90٪ منها لفائدة نفقات أجور الموظفين، في الوقت الذي تتوفر غرفة تربطها شراكة كغرفة فلانسيا

وكان بفرنسا مثلا على ميزانية تتجاوز 63 مليار سنتيم. ورغم انعدام هذه الميزانية فقد استطاعت هذه الغرفة أن تبرم اتفاقية تعاون مع غرف من الحجم الثقيل كغرفة دبي بالإمارات العربية المتحدة وإسطامبول بتركيا وفارصوفي ببولونيا وتولوز بفرنسا وتونس وتومبوكتو بمالي وغرناطة والاستكندرية بمصر ودكار وباري بإيطاليا.

ونعتقد السيد الوزير أنه حان الوقت للاتفاق مع الحكومة على برنامج انتقالي للغرف يهدف إلى تأهيلها المستمر عبر النقط التالية:

1- مراعاة الإكراهات والصعوبات التي تعرقل التنمية الجهوية.

2- وضع برنامج شمولي قصد تفعيل قرارات الحكومة في هذا الصدد، بطبيعة الحال تماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة والصناعة والمواصلات:

للإشارة فقط أن جميع رؤساء الغرف هم يشكلون مجلس جامعة الغرف بالمغرب والوزارة تشتغل مع جامعة الغرف وكل الغرف تربطها علاقات اتفاقيات مع مجموعة من الغرف على الصعيد الدولي وللتذكير أن ما قامت به غرفة مراكش هو يعتبر جزء من الكل، هذا الكل هذه السنة توجت برئاسة جامعة الغرف بالمغرب للفيدرالية العربية للغرف، ثم كذلك لأول مرة الغرف تصبح عضوا في الغرف الفرنكوفونية الإفريقية إلى غير ذلك. فنحن نشتغل مع جامعة الغرف ولما قلت توسيع الاختصاصات يعني يعطي الصلاحية لهذه الغرف لتدبير مجموعة من المرافق إلى حدود الآن لا تقوم بتدبيرها.

فالتدبير ديال هذه المرافق الاقتصادية سيمنحها مداخيل كباقي الغرف التي ذكر السيد المستشار المحترم ونحن يعني رهن إشارة كل رؤساء الغرف التجارية والصناعية بالمغرب يعني كمفارقة لا حل لها هي أن المداخيل التي تأتي من العشر الإضافي للباتانتا هي التي توزع على الغرف وتوزع بطريقة شفافة وواضحة ونناقشها مع رؤساء الغرف واحدا واحدا ويعلمون الغلاف المالي الذي يوزع، فأربعة مليون ديال الدرهم التي تحصل عليها الغرفة بمراكش لا يقل ولا يزيد عن باقي الغرف بالمغرب وبالتالي ليست لنا أي مداخيل أخرى يمكننا لتخصيصها لهذه الغرف، فقط الحل الوحيد هو هاذ الغرف يجب أن تقوم بإحداث مداخيل جديدة يمكنها من تنفيذ برامجها الطموح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى سؤالين موجهين إلى السيد وزير السياحة قبل الوصول إلى السيد وزير السياحة أعتقد ننتقل إلى سؤال موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول الوسائل الكفيلة بإيجاد فرص الشغل ومحاربة البطالة للمستشارين المحترمين السادة عزيز الفيلالي، مصطفى ميارة، الطاهر الفيلالي، محمد كريمن ومحمد فوزي بنعلال وأحمد القادري، الكلمة للمستشار المحترم عزيز الفيلالي.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة تفاقما ملحوظا لمعضلة البطالة، ذلك أن عدد العاطلين يزداد يوما بعد يوم والآفاق تبدو مسدودة أمام مئات الشباب المتعلم أو غير المتعلم الذي يلتحقون بسوق العمل كل سنة.

السيد الرئيس،

إن البطالة تعد من منظور الفريق الاستقلالي كارثة وطنية تستدعي تعبئة جميع الجهود على سائر المستويات من أجل مواجهتها والتغلب عليها، حيث أن استمرارها ليس حتميا إذ بالإمكان إيقاف تفاحشها والتقليص المتوارث لحجمها، فاليأس والإحباط الذي يشعر به الشباب والآباء يمكن أن يحل محله الأمل إذا بدل عمل فعال ممنهج وعلمي يهدف إلى إيقاف هذه الآفة ويسمح باستيعاب العاطلين. لذا نسائلكم السيد الوزير أنى هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها للتقليل من هذه الآفة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم. جوابا على هذا السؤال أريد أن أشير في البداية أن عدد السكان العاطلين قد بلغ مليون و233 ألف خلال

الفصل الثاني من سنة 2003. وأن معدل البطالة على المستوى الوطني قد وصل إلى 11.2٪ خلال نفس الفترة متزايدا ب 0.8 نقطة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وتمس البطالة بالخصوص الساكنة الحضرية 19.2٪ والشباب حاملي الشهادات 22.9٪ وبالتالي فإن وثيرة النشاط الاقتصادي لخلق 155 ألف منصب شغل جديد سنويا لازالت غير قادرة على استيعاب الطلب المتزايد على العمل.

ومن البديهي من أجل محاربة هذه البطالة يجب أولا أن نخلق إمكانيات لتسريع وثيرة النمو الاقتصادي ببلادنا وخلق الثروات عبر الاستثمار، فكل جهود الدولة فعلا منصبة في هذا السياق وذلك من أجل تسريع التنمية وتأهيل الاقتصاد لمواجهة الرهانات المقبلة لاقتصادنا وخلق مناصب شغل جديدة.

وبخصوص الإجراءات المصاحبة التي تقوم بها الدولة من أجل إدماج بعض طالبي الشغل أو طالبي العمل هناك عدة آليات، الآلية الأولى تهم التكوين الاندماجي، فالتكوين الاندماجي يتعلق الأمر فيما يخص هذا المحور بتفعيل تداريب التكوين من أجل إدماج الذي يؤطره القانون رقم 93 - 16 والذي يهدف إلى تمكين المتدربين المستفيدين من اكتساب تكوين عملي يعزز قدراتهم التشغيلية والاستجابة لمتطلبات المناصب المتاحة.

هناك كذلك برنامج التكوين التأهيلي الذي تم وضعه بتعاون بين وزارة التشغيل ووزارة التعليم العالي وذلك من أجل ارتباط أكثر بالتشغيل والإدماج ويهدف هذا التكوين إلى إدماج حاملي الشهادات العليا، خاصة أصحاب الإجازات الذين يجدون صعوبات كبيرة في الإدماج. هناك كذلك تمديد العمل بالعقود الخاصة بالإدماج، فهناك أربع آليات فيه يخص العقود الخاصة للإدماج:

أولا، عقد ولوج التشغيل ويهدف إلى تمكين الفئات التي تلاقي صعوبات كبيرة في الإدماج لولوج سوق التشغيل.

هناك عقد تنمية التشغيل ويهدف إلى تيسير إدماج حاملي الشهادات بالمقاولات الصغرى الموجودة بالمناطق الأقل نموا.

هناك عقد تشغيل للمنفعة الاجتماعية ويهدف إلى إحداث مناصب عمل لفائدة حاملي الشهادات وذلك بتحسين تأطير الجمعيات التي تعمل في الحقل الجمعوي.

هناك كذلك قرض للتكوين التكميلي ويهدف إلى تقليص الفرق بين الكفاءات المطلوبة لمنصب الشغل وكفاءات الشخص المراد إدماجه.

وهناك كذلك آلية أخيرة تهم دعم التشغيل الذاتي وهذه الآلية كما ينص عليها القانون 53 - 00 تتعلق ببرنامج دعم التشغيل الذاتي الذي يهدف إلى مساعدة حاملي الشهادات الراغبين في إحداث مشاريع فردية لا تتعدى كلفتها الاستثمارية 250 ألف درهم. كما سيتواصل كذلك تنفيذ برنامج لإدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلاحي الذي يهدف إعطاء تكوين تكميلي وعملي لفائدة 100 خريج سنويا من أجل إدماجهم في الحياة العملية على مدى ثلاث سنوات عن طريق كراء أراضي فلاحية.

وفي الأخير هناك تعزيز دور الوساطة في التشغيل وذلك بتقريب العرض والطلب في ميدان التشغيل وإرشاد حاملي الشهادات وطالبي العمل وإدماجهم في سوق الشغل حسب الحاجيات المعبر عنها ولهذا الغرض، كما تعلمون، تم خلق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات التي أدمجت لحد الآن أكثر من 19 ألف طالب شغل وتعمل كذلك في إدماج بعض طالبي الشغل في الخارج.

هذا هو السيدات والسادة المستشارين المحترمين فحوى الآليات الإدماجية فيما يخص الشغل ولكن بكل صراحة لا يمكن أن نلقى حلولا ناجعة في هذا الميدان إلا بتسريع وثيرة النمو في بلادنا وخلق مناصب شغل جديدة عبر الاستثمارات في جميع المجالات، فاليوم عندنا فعلا واحد النقص كبير 155 ألف اللي تنخلقو كل سنة ولكن عندنا بطالة ديال مليون و230 ألف فكتشوفو أن هذا العجز فعلا يجب أن يكون هناك إدارة قوية لتأهيل اقتصادنا وبلادنا من أجل خلق فرص الشغل. ونتمنى أن كل الأوراش التي فتحت في ميدان التجهيزات وكذلك في ميدان السياحة وفي عدة ميادين أخرى ستعمل وستصب كلها إن شاء الله إلى التخفيف من هذه الوثيرة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للمستشار المحترم السي الفيلالي.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

السيد الرئيس،

نحن واعون أن الدولة لا يمكن أن تمتص كل هذه الفئات من العاطلين ولكن لابد من وضع ميثاق وطني من أجل تشغيل تلتزم فيه جميع الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعمل على إحداث مناصب شغل بروح من المسؤولية والتضامن والحس الوطني. أما بالنسبة للدولة هناك دور مباشر في إحداث مناصب الشغل ويرتبط بتحديث سياسة الطموح للتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية، علما بأن العجز الكبير في هذا المجال وضرورة تهييء قاعدة أساسية لتشجيع الاستثمار في مختلف أنحاء البلاد وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نكون قد أنهينا الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن وننتقل إلى قطاع السياحة شاكرين للسيد الوزير المساهمة في هذه الجلسة. بالنسبة للأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة السؤال الأول يتمحور حول توقعات التصميم الخماسي بخصوص قطاع السياحة للمستشارين المحترمين السادة المعطي بنقدور، عبدالرحيم عماني، حميد العكرود، إبراهيم الرميلي، العلمي التازي، لحسن بيجديكن وإبراهيم الحب.

الكلمة للمستشار المحترم السي المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارتين،

الإخوة المستشارين المحترمين،

لقد رعيت في إعداد المخطط الخماسي أهداف تهم قطاع السياحة بحكم أنه يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم وأنه يعتبر دعامة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا مما يستدعي ضبط الأهداف والغايات قصد الوصول إلى إقلاع حقيقي لقطاع السياحة والنهوض به من أجل تحقيق تنمية مستديمة.

السيد الوزير المحترم، حسب توقعات التصميم الخماسي كان من المفروض أن يستقبل المغرب 3 ملايين و555 ألف سائح أجنبي خلال سنة 2003 وأربعة ملايين سائح أجنبي خلال سنة 2004، إلا أن المغرب لم يستقبل خلال هذه السنة إلا 2 الملايين و 350 ألف سائح أجنبي، مما يوضح أن هناك نقصا يقرب مليون و200 ألف سائح مقارنة مع توقعات التصميم الخماسي. وهذا يشكل نقصا بنسبة 33٪.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الأسباب الكامنة وراء هذا النقص؟ وما هي الإجراءات المستعجلة التي تنوون اتخاذها لتدارك هذا النقص الهائل والذي ربما سيكون له أثر سلبي على الصناعة السياحية في أفق 2010 التي لنا معها موعد استقبال 10 ملايين سائح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عادل الدويري وزير السياحة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة يستقطب المغرب حاليا 4.4 مليون سائح سنويا، كما تعلمون هدفنا هو الوصول إلى 10 ملايين سائح في أفق العقد المقبل. ومفهوم السائح حسب المنظمة العالمية للسياحة هو الوافد الغير المقيم الذي يقضي بالمكان الذي يزوره 24 ساعة على الأقل.

ولابد من الإشارة إلى انه يستحيل الوصول إلى هدف عشر ملايين سائح بطريقة منتظمة أي بتسجيل ارتفاع سنوي مستمر كما جاء في السؤال وكما حدده المخطط الخماسي أو بعبارة أخرى فإن تطور القطاع السياحي يعرف فترات تصاعدية تتبعها فترات تراجعية نظرا للطابع الدوري الذي يميز هذا القطاع. والإحصائيات المسجلة في تاريخ هذا القطاع تدل على ذلك.

للوصول إلى أهدافنا الطموحة ترتكز خطة 2010 على قطيعة في وثيرة إنجاز الطاقة الإيوائية ببلادنا وهنا نسجل حاليا نتائج جد إيجابية في ميدان الاستثمار وفي الرفع من وثيرة إنجاز الطاقة الإيوائية الإضافية.

المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز ستؤدي إلى ارتفاع عدد السياح بفضل مجهودات المستثمرين المقاولين وطبعا للنجاح في الخطة يجب أن نتأكد من تنافسية المنتوج الإضافي أي تنافسية الفنادق الجديدة، وهذا يتم بفضل كلفة إنجاز تكون منخفضة مقارنة مع الجهات المنافسة. نعرف جميعا أن الظرفية الحالية غير مساعدة وغير مناسبة، حيث دخلنا انطلاقا من سنة 2000 في فترة تراجعية على الصعيد الدولي لكون هذا القطاع يتميز، كما جاء سابقا في كلامي، بطابعه الدوري. التوقعات الحالية تشير إلى أن سنة

2004 ستكون إن شاء الله أول سنة في فترة تصاعدية جديدة.

لهذا أشجع وأستغل المناسبة لتشجيع المهنيين على تكثيف مجهوداتهم لتسويق المنتوج، ارتفاع عدد السياح يبقى مرتبط بنجاح عملية التسويق ويبقى مرتبط بنجاح قدرة المهنيين والمقاولين للنجاح في هذه المهمة أي مهمة التسويق: تسويق المنتوج.

في نفس الوقت الجميع يعرف أن القطاع السياحي له خاصية تتمثل في كون السلطات العمومية تشترك في تسويق وفي إنعاش منتوج الخواص، السلطات العمومية على علم بتسويق منتوج الخواص عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة وهنا أذكر بالتزامي الشخصي لتكميل إعادة هيكلة المكتب ولتحسين نظام الاستحقاقية للموارد البشرية وتدبير الموارد البشرية بمساعدة السيدة المديرة العامة للمكتب طبعا، من أجل الرفع من هذا المكتب إلى أحسن مستوى دولي ممكن.

وفي الأخير ألح على مجلسكم الموقر على ضرورة الرفع التدريجي من ميزانية المكتب للوصول إلى مليار درهم أي ما يعادل 3٪ من مداخيل السياحة وهو المستوى الملاحظ على الصعيد الدولي. أشكر الجميع على الاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار السيد المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا للسيد الوزير على الرد القيم، وكذلك نشكره على طمأنتنا على أن سنة 2004 ستكون بداية انفتاح على المغرب من حيث السياحة وكذلك نحن معه، نطلب من المستثمرين أن يستثمروا في هذا المجال لكن لابد للسيد الوزير أن يطمئنهم كذلك بالتحفيزات وأهمها هي مراجعة الضرائب التي تصل إلى عدد كبير لابد من إعادتها و ترتيبها وإجماعها في ضريبة أو ضريبتين وإذا لم تخني الذاكرة فقد تصل إلى 20 صنفا من الضريبة التي تؤدى في الفنادق.

كذلك هناك تزايد في الأسرة في كل المدن السياحية لكن لابد أن يكون هناك تضامن حكومي وأن وزارة السياحة بدورها تبين أهمية الربط بين المدن السياحية وكذلك أن يكون مطلب بناء الطريق السيار بين أكادير وبين مراكش حاضرا في كل التصورات لأنه هو الذي يمكن أن يسهل هذه العملية ديال انتقال السياح من مراكش وإليها بين أكادير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه كذلك إلى السيد وزير السياحة حول التكوين في مجال السياحة الجبلية، للمستشارين المحترمين السادة نورالزين عبد القادر، أحمد المنتصر، حميد المودن، محمد عدال، سفيان قرطاوي ومحمد جوهري.

الكلمة للمستشار المحترم السي نورالزين عبد القادر.

المستشار السيد نورالزين عبد القادر:

شكرا السيد لرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، من بين أهم المؤهلات السياحية التي تزخر بها بلادنا المناطق الجبلية التي لم تستغل بعد بشكل إيجابي وذلك لقلة الشعب المختصة في السياحة الجبلية وتكوين نخبة من أبناءنا مؤهلين لتنشيط هذا النوع من السياحة الذي يعتبر من بين المنافذ الهامة لإستيعاب نسبة واسعة من اليد العاملة بالعالم القروي. لذا وحيث أن تنشيط السياحة الجبلية لم يكن بمعزل عن إحداث مؤسسات فندقية مختصة تؤهل الشبيبة، شبيبة المناطق الجبلية وتمكينها من الاستثمار بهذا القطاع الهام وكمثال على ذلك جهة تادلة- أزيلال التي تزخر بإمكانيات سياحية جبلية هائلة على غرار باقي جهات المملكة، نسائلكم معالي الوزير هل فكرت وزارتكم في إحداث شعب تخصص في السياحة الجبلية؟ إلى متى ستبقى السياحة الجبلية ببلادنا غائبة عن اهتمامات وزارتكم المختصة؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أول ما استرعى انتباهي عند تكليفي بالمسئولية الحالية هو أن جل الموارد البشرية والمادية التي تتوفر عليها وزارة السياحة كانت تخصص أساسا للأوراش الرئيسية وللمشروع الرئيسي أي مشروع المخطط الأزرق وتنمية الوجهات الشاطئية والثقافية الرئيسية ببلادنا، إلا أنه وعيا مني من أهمية السياحة القروية والسياحة الجبلية وبصفة عامة السياحة ذات الطابع المحلي في التنمية الاقتصادية للجهات المعنية على الرغم من كونها تستقطب إلا عددا محدودا من السياح

قمت بإنشاء فريق مختص لتنمية المشاريع الصغرى والسياحات ذات الطابع المحلي بما في ذلك السياحة القروية والسياحة الجبلية.

وقام هذا الفريق في الشهور الماضية بوضع وتحديد خطة وبرامج محددة مرقمة ومحددة زمنيا وبدراسات ميدانية بتعاون مع خبراء دوليين وكما تعلمون فقد أعلنت خلال ندوة صحفية يوم الثلاثاء 16 دجنبر الماضي ولأول مرة أعلنت عن برامج عمل مدققة لسنة 2004 وكذلك عن البرامج المحددة على المدى المتوسط في مجال السياحة القروية والسياحة الجبلية والسياحة ذات الطابع المحلي أي المشاريع الصغرى. على إثرها التزمت وزارة السياحة والتزم أطرها بتقييم النتائج السنوية لهذا البرنامج ولتقديم كل سنة أي البرامج المدققة في السنة التالية. لأول مرة تعتمد الحكومة ووزارة السياحة خطة مندمجة في هذا المجال، حيث تبدأ من بلورة وخلق المنتوج وتنتهي بتسويقه وإنعاشه.

ففيما يخص السياحة الجبلية على الخصوص التي جاءت في سؤالكم، إن برنامج 2004 يضم تهيئة ودعم تسويق وإنعاش منتوج المناطق التالية في الشهور الأولى من السنة منطقة الشاون ثم منطقة الأطلس المتوسط: إفران وضواحيها وكذلك منطقة إيداوتنان بضواحي أكادير. وفي نفس الوقت يضم البرنامج لسنة 2004 إجراءات لتحسين بعض المنتوجات الموجودة في مناطق الحوز وتادلة- أزيلال وورزازات. وهنا نذكر السادة المستشارين أن التجربة النموذجية في ميدان السياحة الجبلية قد انطلقت لأول مرة بالأطلس الكبير أي بتادلة أزيلال وقد سجلت نجاحا حقيقيا في السنوات الماضية.

طبعا ضمن الإجراءات المبرمجة لتهيئة أي منتوج قروي أو جبلي قبل تسويقه هناك مبادرات مبرمجة لتكوين الفاعلين المحليين وتحسيسهم بدورهم كمقدمي خدمات للسياح، خصوصا وأن هذا النوع من السياحة يرتكز أساسا على المساهمة المباشرة من طرف الساكنة المحلية، نظرا لتركيز خطتنا في هذا الميدان على خلق فرص عديدة للشغل سنتأكد من مواكبة تكوين بالشعب المتخصصة في هذا الميدان بوثيرة تنمية المنتوج، مثلا بمركز تكوين المرشدين الجبليين بتبانت بجهة تادلة أزيلال. أشكركم على الاهتمام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد نورالزين عبد القادر:

شكرا معالي الوزير على هذا الجواب القيم. كما تعلمون السيد الوزير جهة تادلة أزيلال تتوفر على مؤهلات سياحية كبرى ولهذا نطلب من معالي الوزير تكوين المرشدين ياالله تيخرج 30 مرشد في السنة من أجل الضيق ديالو، تتطلبو من الوزارة باش توسع شي شوية هذاك المدرسة لأن هذه المدرسة راه بقات من عهد الاستعمار ياالله تتخرج 30 واحد لابد من التوسيع وتعطيوها الاهتمام بهذه الجهة وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر السيد وزير السياحة على مساهمته الإيجابية في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول إعادة النظر في القانون رقم 83 - 24 المنظم للتعاونيات ومكتب تنمية التعاون للمستشار المحترم السيد محمد طالحا.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لقد بدأ التفكير في هذا القانون منذ السبعينات وتم نشره سنة 1984 وتطبيقه ما بين سنة 1993 و1995 وعند دخوله حيز التطبيق ظهرت به عدة ثغرات وتجاوزات وصعوبات مما جعله شبه متجاوز بحكم التحولات الاقتصادية العالمية، منها اتفاقية الكات والاتفاقية مع الإتحاد الأوربي التي وقعت سنة 1995 والقانون رقم 13 -89 المتعلق بتحرير التجارة وعدة قوانين أخرى الخاصة بالاستثمار والتشغيل، وبدأت وزارة الشؤون العامة في الحكومة آنذاك وزارة الاقتصاد الاجتماعي حاليا في القيام بدراسة شمولية عبر عدة ورشات على الصعيد الإقليمي والجهوي الوطني بمساعدة المنظمة العالمية للتغذية la FAO وذلك لأجل ملاءمة هذا القانون مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي الجديد الداخلي والخارجي، حيث كان آخر اجتماع سنة 2002 بمركز مولاي رشيد بمعمورة، لكن رغم هذا كله لازال الوضع على حاله ولازال القطاع التعاوني يتخبط في مشاكل متعددة خاصة الجانب القانوني والتنظيمي وعدم احترام القانون المعمول به حاليا في غياب المراقبة المنصوص عليها.

لذا ومن أجله أسألكم السيد الوزير المحترم متى سيتم إعادة النظر في هذا القانون حتى يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الوطني والعالمي الجديد؟

حقيقة أن من باب التشريع يمكن أن يقول لنا السيد الوزير خصكم تاخذوا المبادرة ولكن ما بغيناش أنه المجهودات التي قامت بها الدولة تمشي هباء منثورا ولهذا واحتراما للوزارة نتساءل السيد الوزير متى سيتم إعادة النظر في هذا القانون؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

السيد امحمد الخليفة وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

بادئ ذي بدء أتوجه بالشكر إلى السيد النائب المحترم واضع هذا السؤال الذي أعتبره مهما وتحفيزا لطرح موضوع التعاونيات بالمغرب. أولا أشاطركم الرأي تماما في مداخلتكم حول القوانين التي كانت تنظم التعاونيات بالمغرب وبدون شك فإن عدم تطبيقها بحذافرها لأن هذا القانون 84 لم يطبق فيه إلا أربعة فصول طيلة هذه المدة وبطبيعة الحال الاضطراب في تطبيق هذا النص القانوني وبطبيعة الحال عدم إخراج النصوص التطبيقية من أجل تطبيق القانون هي التي أدت إلى ما أدت إليه بالسنة للقطاع التعاوني ولا أريد تماما أنني أجاري السيد المستشار المحترم في وضع كل المشاكل التي يعرفها الجميع.

وفي اعتقادي يجب أن نتوجه بفكرنا إلى المستقبل لأؤكد له أولا بأن وزارة الاقتصاد الاجتماعي والصناعة التقليدية الآن تعمل جاهدة لإيجاد نص مكتمل يعالج كل الإشكاليات التي تضعها التعاونيات بالمغرب، مستحضرين تماما كل ما يمر به العالم من تطور سواء بالنسبة للتعاونيات وسواء بالنسبة للعولمة وسواء بالنسبة للدور الذي أصبح يلعبه الاقتصاد الاجتماعي على كل المستويات في التنمية الاقتصادية وفي التنمية البشرية وفي التنمية الاجتماعية. وبسبب هذا فإننا نريد ألا يبقى تماما القطاع التعاوني لا يربطه بالدولة إلا علاقة إدارية، نريده أن ينفتح تمام الانفتاح على كل محيطه، على الجامعة، على الفاعلين الاقتصاديين، على الشركاء الاجتماعيين من أجل أن نبني حقيقة قاعدة تعاونية.

وأريد أن أبشر السيد المستشار المحترم في هذا المجلس أننا إن شاء الله في العشر الأوائل من شهري يناير القادم سنضع هذا القانون الذي ستكون أهم ملامحه هي معالجة كل الإشكاليات وكل السلبيات التي أنجزت خلال العشر السنوات الماضية.

أولا: سيكون هناك تبسيط مساطر التأسيس والترخيص للتعاونيات.

ثانيا: توضيح الإعفاءات الجبائية.

ثالثا: تحديد نوعية ومجال مراقبة الدولة.

رابعا: توضيح حقوق والتزامات المتعاونين للمساهمة في تعميم مبدأ المشاركة الديمقراطية في اقتسام ثمار المبادرة التعاونية ومخاطر المبادرة التعاونية.

خامسا: نهج أسلوب الصرامة في تطبيق القانون.

سادسا: سياسة ملائمة في التشغيل وإدماج الشباب في التعاونيات.

سابعا: تأهيل التعاونيات من خلال تكوين مواردها البشرية

ثامنا: احترام القوانين التعاونية التي ستسن.

تاسعا: وضع حد أدنى لرأس المال بغية تشجيع تأسيس التعاونيات بالعالم القروي وتفعيل دور مكتب تنمية التعاون وكذلك تبسيط المساطر بالنسبة للمحاسبة للتعاونيات الصغرى.

هذه هي ملامح هذا القانون الذي حقيقة اشتغلنا عليه طيلة السنة الماضية ولم نهمل أي تدخل جاءنا من أي جهة كانت، معتمدين على كل الدراسات التي أنجزت بهذا الصدد. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، الكلمة للسيد المستشار السي طالحا.

المستشار السيد محمد طالحا:

السيد الرئيس،

لم يبق لي فعلا إلا أن أشكر السيد الوزير على الجواب ديالو القيم والوعد أو الموعد اللي أعطانا ديال 10 يناير باش يتطرح القانون ونتمنى ذلك ولكن فيه انتظار إصدار قانون جديد فتن للسيد الوزير إن هناك تجاوزات ربما شينا ما خطيرة في بعض التعاونيات اللي تيعرفها وهذه النقطة درسناها في اللجنة و القانون تيخول للدولة أوالحكومة أنه تراقب هذه التعاونيات.

فأملي السيد الوزير تبقى المراقبة مستمرة ريثما يصدر القانون الجديد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أنا كذلك أتتبع كل التعاونيات والكثير من التعاونيات والكثير من التعاونيات التي لها سلبيات متعددة، البعض منها خضع للإفتحاص وتوجد أمام الجهات القضائية أو الإدارية المختصة.

البعض منها يوجد في وضعية يحاول إعادة التأهيل. نحن الآن في السياسة الجديدة لهذه الحكومة نحاول أن نؤهل هذا القطاع بكل الإمكانيات وفي نفس الوقت سيسمح لكل الأجهزة وستقوم بدورها بالنسبة للترشيد الفعلي وبالنسبة أيضا للزجر وبالنسبة أيضا حتى لسحب رخص هذه التعاونيات. شكرا السد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الآن السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على مساهمته الإيجابية وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة حول خطر نقص الموارد المائية للمستشارين المحترمين السادة عمر أدخيل، بوسلهام بيتة، يونس العراقي، عيسى بنزروال، عبدالرحيم الشرقاوي، حسن قيشوحي، محمد سعيد كرم وحسن أوتغلياست.

المستشار المحترم لكم الكلمة.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد أيدت الدراسات العلمية في الميدان المائي أنه في ظرف 10 إلى 15 سنة المقبلة ستكون بلادنا قد استهلكت كافة الإمكانيات الطبيعية ودخلت في وضعية الخصاص المائي، والحقيقة أن الطابع المناخي المتنوع وكذلك الشبه الجاف لبلادنا والذي يؤدي إلى عدم انتظار التساقطات المطرية والضغط المتزايد على استهلاك الماء وارتفاع تلوث الموارد المائية بفعل الآثار السلبية للأنشطة الصناعية والعمرانية والفلاحية كل هذه العناصر تفرض بذل المزيد من الجهود والتعبئة وتنظيم الموارد المائية الوطنية والتحكم في استعمالها، كما بات من باب الاستعجال تبني استراتيجية جديدة تقوم على أساس ترشيد استغلال الثروات المائية وكذا الاستمرار في السياسة الرشيدة التي تبناها المغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه وأكد عليها من جديد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمبنية أساسا على بناء سد كل سنة.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عما تنوي وزارتكم القيام به لمواجهة الضغط المالي المتوقع، وهل تتوفر الوزارة حقا على استراتيجية مدروسة لترشيد استغلال المياه؟ ما هي المجهودات التي تقوم بها الوزارة في إطار البحث والتخطيط المائي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لكم الكلمة السيد كاتب الدولة بالنيابة.

السيد امحمد المرابط كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين لي كريم الشرف أن أتلو على مسامعكم جواب زميلي كاتب الدولة المكلف بالماء عن سؤالكم نظرا لتواجده في مهمة خارج الرباط.

فكما تعلمون أن المغرب اعتمد منذ الستينات على سياسة مائية تهدف بالأساس إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الماء الصالح للشرب ومحاربة الفيضانات وتلبية حاجيات البلاد من الطاقة الكهربائية، حيث حدد معالم هذه السياسة صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله تراه، لكن تغيرت المعطيات الطبيعية من نقص في تساقطات الأمطار وكثرة الفيضانات وتدهور جودة المياه جعلت حصة الفرد في المغرب لا تتعدى 1000 م مكعب في السنة وهذه الحصة سوف تنتقل إلى 750 متر مكعب في حدود 2020، في حين أن نفس الحصة تختلف من جهة إلى أخرى، حيث تصل في بعض الأحيان إلى أقل من 500 متر مكعب للفرد الواحد.

ووعيا من الوزارة بهذه الإشكالية ولمعالجة هذه الوضعية كما جاء في سؤالكم كان من الضروري على بلادنا أن تنهج سياسة جديدة واستراتيجية فعالة على المدى القصير والمتوسط والبعيد باعتماد مقاربة مبنية على التدبير المعقلن للموارد المائية، تمشيا مع

التوجيهات التي تفضل بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله خلال الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ ومقتضيات قانون الماء 10 - 95.

وترتكز هذه الإستراتيجية على النقط التالية:

1- معرفة الطلب الحقيقي من الماء للقطاعات المستعملة آنيا ومستقبلا.

2- تخطيط ديناميكي للموارد المائية على الصعيد الجهوي والوطني يأخذ بعين الاعتبار تدبير الطلب من الماء.

3- تقليص ضياع الماء على صعيد شبكات التزويد والتوزيع وذلك بتنسيق تام القطاعات المستعملة للماء.

4 - تبني تقنيات الاقتصاد في الماء.

5- المحافظة على الموارد المائية وخصوصا تحسين جودتها وذلك بالعمل المباشر على صعيد الأحواض المائية مع جميع القطاعات المستعملة للمياه.

6- المحافظة على الموارد المائية الجوفية التي تعرف استنزافا متزايدا من جراء سنوات الجفاف والاستغلال المفرط من طرف المستعملين، وسيتم ذلك في إطار تشاوري وتنسيق تام بين وكالات الأحواض المائية وجميع المتدخلين.

7- دعم عرض الماء وذلك عن طريق إنجاز السدود وتعبئة الموارد المائية الجوفية لسد الحاجات المائية.

8- اللجوء إلى استعمال المياه العادمة بعد معالجتها.

9- اللجوء إلى استعمال المياه الأجاجة والى التطعيم الاصطناعي للطبقات المائية الجوفية.

10- ضمان المحافظة على المنجزات المائية وذلك للحفاظ على قدرتها في تعبئة وتنظيم المياه.

11- دعم الإطار القانوني والمؤسساتي لضمان تنمية متكاملة لتنمية الموارد المائية وأشكركم على حسن تتبعكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، هناك تعقيب. تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على ما جاء في جوابه من توضيحات مهمة وكذلك على المجهودات التي تبذلونها لتطوير هذا القطاع الحيوي.

السيد الوزير، ألا تفكرون في إدراج مخطط يعتمد على إعادة استغلال المياه المستعملة بعد معالجتها بالطرق الحديثة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالمسألة فعلا كاينة وكانت النقطة التاسعة على ما أظن. فعلا المغرب حاليا لا يعالج النفايات السائلة إلا في حدود أقل من 8٪ونحن نعرف أن المياه العادمة الصناعية على ما أظن حوالي 974 ألف متر مكعب والمياه العادمة المنزلية حوالي 6.5 مليون متر مكعب، فبمعالجة هذه الإمكانيات يمكننا أن ندعم قدراتنا حول الوقوف في وجه النذرة، خاصة وأن المغرب يقع ضمن البلدان التي يعتبر جوها جوا قاريا أوشبه قاري، ففعلا كتابة الدولة المكلفة بالبيئة لها مخطط في هذا الاتجاه والوزارة ككل لها مخطط في هذا الاتجاه والله يوفق الجميع والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، نشكركم على مساهمتكم وننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إلى السيد كاتب الدولة في الشباب حول تنظيم المغرب لكأس العالم 2010، للمستشارين المحترمين السادة الحسين الحداوي، علال عزيوني، حسن زهير، نبيه لحسن، أحمد بومكوك، وأحمد النماوي.. السادة المستشارون لا يوجدون في القاعة سنطبق فيه مقتضيات هذا السؤال المقتضيات المتعلقة بالنظام الداخلي لنا فرصة إن شاء الله في الأسبوع المقبل طبقا للنظام الداخلي سيبرمج في الأسبوع المقبل والآن ننتقل السادة المستشارين، السادة الوزراء.. بالطبع السيد كاتب الدولة هو برلماني كذلك وهو يقدر أشغال البرلمان ونشكره على حضوره ولا بد أننا سنبرمج هذا السؤال المهم في بداية الأسبوع المقبل طبقا لمقتضيات النظام الداخلي وسيكون في بداية أشغال الأسئلة الشفهية..ننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

محضر الجلسة 372

التاريخ: الثلاثاء 28 شوال 1424 (2003/12/23)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة الخامسة وخمسين دقيقة مساء.
جدول الأعمال:
1- مشروع القانون 03 -33 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 96-97.
2- مشروع قانون رقم 03-59 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها.
3- مشروع قانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمركز الاستشفائية.
4- مشروع القانون رقم 03.57 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، السيد الوزير نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:
- مشروع قانون رقم 03-33، يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية للسنة 1996 - 1997،
- المشروع الثاني: رقم 03-59 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها.
- مشروع قانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون 80 -37 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.
- مشروع قانون رقم 03-57 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

فيما يتعلق بمشروع القانون رقم 03-33 المتعلق بتصفية السنة المالية لسنة 96-97.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة، بطبيعة الحال الحكومة إن أرادت أن تقدم إلا إذا اعتبرنا أن التقديم موجود في التقرير، فننتقل إلى كذلك إعطاء الكلمة لمقرر لجنة المالية والتجهيزات وهو موجود في التقرير الموزع، الآن نفتح باب المناقشة، ليس هناك من متدخل في هذا الموضوع نمر للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى أعرضها على التصويت الموافقون: الإجماع.

والمادة 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11.

أعرض النص بكامله على التصويت: الإجماع.

وبذلك يكون قد وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون 03 -33 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 96-97.

ننتقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 03-59 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها، الكلمة للحكومة إذا أرادت أن تقدم المشروع، التقديم متضمن لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد فتح الله والعلو وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، السيدة والسادة المستشارين المحترمين، أولا أريد من خلال هذا التقديم أن أخبر المجلس الموقر بأنه تنفيذا لتوجيهات ملكية سامية وكذلك تطبيقا للرسالة الملكية التي كانت وجهت للوزير الأول في 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللاممركز للاستثمار، فنظام الجبايات المحلية سوف يعرف إصلاحا شاملا، وتتكلف بتحضيره الآن وزارة الداخلية بتعاون مع وزارة المالية، وأريد أن أخبركم أنه سيتم اعتماده إن شاء الله في سنة 2004، وهذا الإصلاح يهدف بالأساس إلى إلغاء بعض الرسوم ذات المردودية المحدودة، وكذلك تجميع بعض الرسوم ذات الوعاء المشترك وأخيرا تبسيط المساطر في مجالات الإقرارات والإحصاء والتحصيل، لكن في انتظار هذا الإصلاح فهناك قطاع سياحي عندنا نعه التزامات، خاصة في إطار الالتزام مابين الدولة ومابين الحكومة والقطاع السياحي فنقترح عليكم بعض الإعفاءات الإضافية المتعلقة بثلاث نقط:

أولا: التعديل يهدف إلى توسيع مجال الإعفاء بالنسبة لما يسمى بالضريبة على الملاهي، الذي يشتمل الفرجات المقدمة في مؤسسات الإيواء السياحي.

ثانيا: الإعفاء من الرسم المترتب عن السماح لإغلاق بعض المحلات العامة بعد الميعاد وفتحها قبله، ويهم كذلك هذا الإعفاء مؤسسات الإيواء السياحي من هذا الرسم.

ثالثا: الرسم المفروض على وقوف العربات المعدة للنقل العام، وهنا كذلك يقترح المشروع المعروض عليكم استثناء السيارات المخصصة للإيجار التي لا تتجاوز قوتها الجبائية 9 أحصنة من أداء هذا الرسم، وهي في الواقع سيارات مستعملة في النشاط السياحي، وأخيرا بالنسبة للرسم على التذاكر الخاصة بالجمهور، يقترح عليكم مشروع هذا القانون إضافة المسابح التي

توجد ضمن مؤسسات الإيواء السياحي إلى لائحة كذلك المؤسسات المحفات من هذا الرسم فإذا عندنا اربح عمليات ديال الإعفاء التي تهم كلما قطاعات سياحية.
شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيدي الوزير، الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات لتقديم تقرير اللجنة، وهو موزع.. إذن نفتح باب المناقشة. الكلمة للسيد المستشار، محمد كريمين باسم فرق الأغلبية.. أعطي الكلمة للسيد المستشار السيد تيتنا العلوي.

المستشار السيد تيتنا العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السيد الوزير،
الإخوة المستشارين،

في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 59-03 المتعلق بالتعديل الحاصل في الجبايات المحلية، أعتقد باسم الأغلبية أنه حقيقة أن التعديل الذي أتت به الحكومة هو تعديل كان من الواجب أن يكون قبل هذا الوقت لكن بما أنه أتت به الحكومة نحن نحبذ هذا التعديل نظرا لكون أن الحكومة سبقت أن وقعت اتفاقية إطار مع السياحة فيما يخص تخفيض بعض الضرائب لكن تبقى بعض الملاحظات الضرورية والتي أثيرت خلال المناقشات في اللجنة وهي الآن الجبايات المحلية، وأخص بالذكر الإشكال الكبير الذي تعاني منه الآن الجماعات المحلية في إطار الجبايات المحلية وهو المتعلق بالباقي استخلاصه..

نعتقد أننا فيما يخص الباقي استخلاصه الآن أصبحت التراكمات فيما يخص الديون الخاصة بالجماعات المحلية أصبحت الآن أرقامها حقيقة جد مهولة لأنه تتعدى المئات من الملايير ديال السنتيم وهذه المئات الملايير ديال السنتيم أكثر من هذا والخطورة فيه هو أنه هناك بعض الضرائب المفروضة على عدد من المؤسسات التي لم تبقى لها وجود على الإطلاق وبعض الأشخاص لم يبقى لهم وجود على الإطلاق وبالتالي أصبح الآن يثقل كاهل الجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار، اقترحنا على السيد الوزير وبما أنه أخبرنا السيد الوزير في إطار المناقشة الخاصة باللجنة على أساس أنه ستأتي الحكومة بتعديل أو بقانون جديد للجبايات المحلية نتمنى أن السيد وزير المالية والسيد وزير الداخلية أن يعملا معا لإيجاد حل لهاذ الباقي استخلاصه قبل أن يأتي هذا القانون أو هذا القانون التعديلي فيما يخص الجبايات المحلية وهذا سيخفف أصلا لا على الجبايات ديال الجماعات المحلية وفي نفس الوقت سيوضح الطريق أمام الجماعات المحلية، بالطبع كاين من ضمن هاد الأمور الأساسية والتي نتمنى أن تأتي الحكومة في إطار هذا التعديل وهي القضية المتعلقة بالضرائب الجماعية على أساس أننا جاء الوقت الآن لتوحيدها ولجمعها وفي نفس الوقت جاء الوقت لتخفيض الضرائب ولتوسيع.

ديال الجماعات المحلية لأنه حقيقة أصبح بشكل مشكل كبير بالنسبة للجماعات المحلية وفيما يخص الموارد نحن نعتقد جميعا أن الجماعات المحلية الأدوار المهمة التي تلعبها وهي أولا هذه مؤسسات منتجة موجودة رهن إشارة المواطنين للاستجابة لمطالب المواطنين ولكن في نفس الوقت هذه جماعات وراني منين كنتكلم عن الجماعات الحضرية أما الجماعات القروية حقيقة أنه يطرح مشكل كبير لأنه جميع الجماعات القروية تعيش من ميزانية الدولة أو بما يسمى كيفما أردنا تسميته بأنه لا تستطيع حتى تسديد أجور موظفيها وبالتالي تعيش وضعية غير قارة.

ثانيا: أنه حتى طريقة الاستثمار داخل العالم القروي وهذا ما يسيء حتى لمدننا نحن كجماعات حضرية كنشوفو أننا يؤثر علينا كثيرا عندما لم تكن الاستثمارات داخل العالم القروي بالطبع أي مغربي يقطن بالعالم القروي إلا أنه لا يبقى له إلا اختيار واحد إلا الدخول للمدنية وهنا كنشو هو السكن ديال المدينة ونخلق متاعب للمدينة فيما يخص مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي حان الوقت أنه القانون الآن اللي غدي تجي به الآن الحكومة والإصلاح اللي غدي تجي به الحكومة أنها تأخذ بعين الاعتبار العالم القروي لأنه صيانة مدننا هو أساسا مبني على الاستثمارات في العالم القروي وعلى إعطاء إمكانيات للجماعات القروية وخلق لها مداخيل باش يمكن لها حتى هي يخلق واحد النوع من الاستقرار فيها..

إذن هؤلاء بعض الملاحظات نتمنى أنه وهذا ما سمعناه على لسان السيد وزير المالية من خلال المناقشة داخل اللجنة أنه التعديل القانون الجبائي المقبل سيكون قانون لصالح الجماعات المحلية نتمنى أن نصل إلى ذلك وبالتالي نحن كأغلبية نصوت مع هذا التعديل بنعم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم، السيد التويزي من فرق المعارضة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الواقع هذا القانون الذي طرحه السيد وزير المالية يأتي تطبيقا للاتفاقيات كما جاء في كلامه اللي هي كانت بين الحكومة وبين المهني في قطاع السياحة وفي تخفيف العبء الضريبي على هذا القطاع.

نحن كمعارضة، ما يمكنش نمشيو ضد هذا التوجه لأنه كلنا عندنا أمل فيما نصل كما قال وزير السياحة وبرنامج الحكومة نصل إن شاء الله في 2010 إلى 10 ملايين سائح، في هذا الإطار فنحن مع القانون.

ولكن لابد كذلك من أن ننضر واخا وزير المالية قال على أن هذه الضرائب ما كيحسبوا إلا 1٪ من المدخول الضريبي ديال الجماعات المحلية، ضعيف في الواقع بالمقارنة مع إلى قلنا 99٪ راها داخلة ولكن احنا نتمنوا من الحكومة على أنها تنظر في إطار المدونة إن شاء الله اللي غدي تجي، لأنه وعدنا السيد الوزير على أنه هذا غير تعديل جزئي وراه غدي تجي واحد المدونة اللي غدي تجمع الضرائب وتحيد الضرائب اللي ما عندهاش مردودية وغدي تجمع واحد العدد من الضرائب وغتحسن كذلك نوعية استخلاص هذه الضرائب في الجماعات المحلية..

لأنه كاين إشكالية كما قال الأخ المتدخل الآن على أنه داك الباقي استخلاصه اللي كيوقع مشكل راه قلناه في اللجنة وما غديش تعاودوا نكررو الكلام على أنه عبء ثقيل على الجماعات المحلية وبالخصوص أنا كنقول ماشي غير الدائنين اللي هو ما في القطاع الخاص حتى الدائنين ديال الدولة مثلا في مراكش وفاس ومكناس كاين واحد العدد ديال الأموال اللي كتكون في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خصنا نديرو قانون على أن هذه الوزارة ما تخلصشاي ونحيدوه، وفي هذا الإطار ما يبقاش هذا الشيء كيتراكم وكيضخم هذا العامل ديال الباقي استخلاصه، نتمنوا هذه المدونة تجي في الوقت المناسب، وكنتمناوا كذلك على أن هذه الموارد ديال الجماعات المحلية اللي هي 33٪ للقانون اللي كان صدر ديال TVA وكانت دائما كتقول على أقل 33٪ على الأقل، بقيت 33٪ بقيت غير 30٪ أو 25 على ما أظن لأنه 5٪ مشات للإنعاش الوطني، نتمناو على أنه ولو أن الحجم كيفما كان الحال، الحجم ديال الموارد ديال الجماعات المحلية عن طريق هذه TVA دزادت علاش لأنه زادت TVA على الدولة لأنه كاين هناك عمل، كاين هناك إرادة في الواقع ديال استخلاص هذه المواد كاين إمكانيات ولكن نتمنو على أنه يتزادوا ويتزادوا الجماعات..

ونطلبو كذلك من السيد الوزير وراه طلبناها من السيد وزير الداخلية على أنه وصل الوقت لأنه كانت تلك المعايير اللي كنا اعتمدناها في التوزيع هذه الحصة ديال الضريبة على القيمة المضافة اللي كان اعتمدناها على ما أظن 96 أنه وصل الوقت لإعادة النظر على هاذ معايير التوزيع، هاذ إعادة الاعتبار خصها تمشي في اتجاه إعطاء واحد المسألة للعالم القروي في الواقع اللي تكلم عنه الآخ لأنه العالم القروي، الجماعات القروية عندنا ألف وأربعمائة وكذا وخمسين جماعة غتكون فيها 700 أو 800 جماعة قروية راه كتعيش على هذا الموارد الأساسي اللي هو TVA.

نتمناو على أنه هذا الإصلاح حتى هو ديال التوزيع يمشي في اتجاه تدعيم هذه الجماعات القروية اللي هي في حاجة إلى هذه الموارد كما قال السيد المتدخل راه إلى كاع أصلحنا المدن وبقي العالم القروي ما عندوش الإمكانيات ديال التجهيز وديال واحد العدد ديال المسائل في تثبيت السكان في هدوك المناطق راه غدي يرجعوا للمدينة ويخلقوا المشاكل اللي كنعرفوهم.

نتمناو أن الحكومة تفكر في هذه المشاكل اللي هو ما أساسي بالنسبة للجماعات القروية وكذلك هذا المشكل اللي تيكون في هاذ الباقي استخلاصه اللي نسينا ما قلناه في هذه اللجنة على أنه يؤثر كذلك في حصة الجماعات المحلية لأنه إلى كنت كدخل في الجماعات المحلية كتكون عندك في الحصة دوك المعايير واحد التشجيع للجماعات اللي كتحصل الضرائب دياولها اللي عندها هادى الباقي استخلاصه راها كتعاني حتى هي بالنسبة لهدوك الموارد نتمنوا نحيدوا هذا المشكل ديال الباقي استخلاصه ونتمنو كذلك أن الحكومة تكون عندها واحد النظرة اللي هي أساسية بالنسبة للجماعات القروية ونتمنوا، وزارة الداخلية ووزارة المالية يجيوا لينا شي قانون ومعايير أخرى جديدة لتوزيع هذه الضريبة وسوف نصوت مع هذا القانون لأنه كيمشي في إطار تشجيع السياحة في بلادنا. وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم، السيد الدكتور محمد الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إلى أكدنا باش نديرو التدخل بخصوص هذا القانون هو تأكيدا للاتحكاك ديالنا في إطار العمل الجماعي وأهمية لهذا القانون والقوانين اللي تكلم عليها السيد الوزير مشكورا، والإلحاح عليه مرة أخرى على ضرورة النظر في هذه القوانين وتبسيطها وجعلها في خدمة المصلحة العامة خصوصا ديال الجماعات المحلية فهذا القانون نتدخل فيه مرة أخرى باسم الأغلبية وباسم الفريق الاشتراكي لقد طالبنا وغير ما مرة ومن هذا المنبر بضرورة القيام بإصلاح ضريبي وجبائي شامل بعيدا عن هاجس توفير مداخيل إضافية للخزينة العامة والجماعات المحلية بل من منظور إقرار عدالة ضريبية تستحضر الظروف المعاشية لشرائح واسعة من المواطنين وتأخذ بعين الاعتبار التمايز الذي تعرفه المقاولة المغربية من حيث هيكلتها وتنظيمها ومدى مساهمتها في خلق فرص الشغل وانخراطها الفعلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ما يتطلب ذلك من التشبع بروح المواطنة.

ولعل تنوع الضرائب وكثرتها علاوة على تعقيداتها المسطرية تحول دون وضوح الرؤية بالنسبة للملزمين وقد تكون ذريعة للبعض منهم للتهرب والتماطل من أداء ما بدمنهم وتكريسا للامركزية واللاتمركز وإيمانا منا بدور الجماعات فإنه كان من اللازم إعادة النظر في إشكالية الجبايات المحلية لجعلها تواكب التحولات والتطورات التي عرفها الميثاق الجماعي خاصة ولتمكينها من الموارد الضريبية الضرورية لتحقيق التنمية المحلية بكل أبعادها.

وفي انتظار ما نتوخاه جميعا وطبقا للتعليمات الملكية السامية فإن ما يتضمن المشروع يندرج ضمن إصلاح النظام الجبائي المحلي من جهة كما يهدف إلى تفعيل الاتفاق الإطار لفائدة القطاع السياحي وذلك بإعفاء المؤسسات ذات النشاط السياحي من بعض الرسوم المطبقة عليها وتحديد الرسم المفروض على الإغلاق المتأخر أو الفتح المبكر والرسم المطبق على وقوف سيارات النقل العام للمسافرين والرسم المفروض على الملاهي وكذلك الشأن بالنسبة لدخول المهرجانات الرياضية والمسابح الخاصة المفتوحة للعموم علما أنها لا تؤثر على حجم المداخيل الجماعات المحلية.

ونستغل هذه المناسبة، السيد الرئيس، السيد الوزير لنثير إشكالية الباقي استخلاصه وما تحتمه من إجراءات وتدابير لوضع حد لها وذلك باستخلاص الممكن من إسقاط زاهد من القوائم والتي قد تكلف من الجهود الإدارية والبشرية أكثر مما تستحقه وفي هذا الإطار ينبغي تعبئة الموارد البشرية لوزارة المالية لجعلها في خدمة الجماعات المحلية وفي جو من التعامل والتكامل بل التوترات والنزاعات التي تعيشها بعض الجماعات جراء تصرفات بعض القباض.

وتبقى هذه الأهداف رهينة الاهتمام بأوضاع الموظفين الجماعيين وذلك بإحداث أنظمة تحفيزية تشجعهم على القيام بمهامهم بكل إخلاص وتفاني وتحصنهم من المغريات والمنزلقات. وشكرا السيد الرئيس شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد لشكر عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

سأكون جد مركز في البداية يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 30-89 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيآتها، إذ بالرغم من إجماع اللجنة على التعديلات المدرجة على هذا القانون نرى من المفيد أن نؤكد على بعض الملاحظات في سياق هذه المناقشة.

أولا: نعتبر الجماعات المحلية لبنة أساسية بالنسبة للجهة كاختيار وطني وتوجه سياسي لتدبير الجمع العام، ولكي تطلع هذه اللبنة الأساسية لمهامها على أحسن وجه يقضي الأمر تعزيز الديموقراطية المحلية وتطوير إمكانياتها القانونية والمالية حتى يتسنى لها خدمة المواطن عن قرب ثانيا: نعتبر هذه الإجراءات تعزيز لاستخلاص الضرائب المستحقة من طرف الجماعات على بعض المنشآت التي من شأنها أن تنعكس على المجال السياحي، لكن نأمل أن يشمل انعكاسها الإيجابي المواطن أساسا.

ثالثا: لفهم ميكانيزمات مالية الجماعات المحلية نقترح تكوين الموظفين والمستشارين الجماعيين في إطار أيام دراسية دورية.

رابعا: نقترح صرف جزء من الفائض الذي تحققه الجماعات المحلية في مجال الأعمال الاجتماعية لفائدة عمال وموظفي الجماعات المحلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم بهذا نكون أنهينا المناقشة، وننتقل الآن إلى التصويت على المادة الأولى التي أعرضها على التصويت.

الموافقون: الإجماع

أعرض المشروع برمته: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 03-59 يقضي بتغير وتتميم القانون رقم 89-30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة على الجماعات المحلية وهيآتها. نشكر السيد وزير المالية على مساهمته، وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون رقم 80-37 المتعلق بالمراكز الإستشفائية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، التقرير يتضمن كلمة السيد وزير الصحة، الكلمة كذلك لمقرر لجنة التعليم يتضمنها التقرير وهو موزع نفتح باب المناقشة الكلمة للمستشار المحترم السيد العربي سديد باسم فريق العهد الديموقراطي.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 03-42 يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمركز الاستشفائية.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع يندرج في إطار إصلاح وضعية المراكز الاستشفائية من خلال دعم استقلالها فيما يتعلق بالموارد البشرية، بحيث سيمكنها من توظيف المؤارد البشرية الكافية واللازمة لاشتغالها بكل حرية، على خلاف الوضع الذي كان سائدا من قبل، عندما لم تكن هذه المراكز تتوفر على أي نظام خاص بمستخدميها، بحيث كانت وزارة الصحة تمدها بالموظفين والأعوان المؤقتين الذين تحتاج إليهم.

كما يفتح المشروع إمكانية إدماج موظفي وزارة الصحة الموضوعين حاليا رهن إشارة هذه المراكز، بطلب منهم ضمن أطر هذه المراكز، بحيث يمكنهم تقديم طلبات الإدماج داخل أجل ثلاث سنوات يبتدئ من تاريخ نشر النظام الأساسي بمستخدمي المراكز الاستشفائية في الجريدة الرسمية.

إلا أن ما جاء به المشروع من مقتضيات تتعلق بالنقل التلقائي للأعوان المؤقتين التابعين لوزارة الصحة العاملين بنفس المراكز ضمن الأعوان المؤقتين المستخدمين على حساب الميزانيات المستقلة للمراكز الاستشفائية يمكن أن يطرح بعض المشاكل خصوصا فيما يتعلق بالترسيم.

وهو ما يجعلنا نلح على ضرورة ترسيم هؤلاء قبل إلحاقهم بالمراكز الاستشفائية من أجل ضمان استمرارهم في عملهم بصفة نهائية اعترافا بالخدمات الكبيرة التي قدموها ولا زالوا يقدمونها.

ونغتنم هذه المناسبة لنثير من جديد الوضعية التي توجد عليها أغلب المؤسسات الاستشفائية ببلادنا، وما تعانيه من نقص في التجهيزات والموارد البشرية خاصة بالعالم القروي الذي يعيش وضعية تنافي مع التوجهات الحكومية في مجال سياسة القرب، بحيث نلاحظ أنه رغم المجهودات المتواصلة المبذولة من طرف السلطات العمومية، لازال العالم القروي لا يستفيد بشكل جيد من الخدمات الصحية، ولم تتم تلبية كافة احتياجاته في هذا المجال، حيث لازال يفتقر إلى أبسط شروط التغطية الصحية في ظل انعدام البنية التحتية التي تتيح توفير التجهيزات الصحية الملائمة والتأطير الطبي المنشود.

وفي نفس السياق، نأمل أن تتخذ الحكومة كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الفوارق الموجودة حاليا بين المؤسسات الاستشفائية بالعالم القروي وبين تلك الموجودة بالمدن، وذلك بالتركيز على إحداث البنيات التحتية الضرورية، وخلق شروط تحفيزية للأطباء والممرضين للعمل والاستقرار بالمراكز الصحية بالعالم القروي.

كما لا يجب أن تفوتنا الفرصة، دون الحديث عن الوضعية التي أصبحت تعيشها المراكز الاستشفائية الجامعية، والتي رغم الإعانات المقدمة لها، فهي لازالت تفتقر إلى العديد من الأجهزة، كما أن أغلب هذه الأجهزة متقادم ومعطل، إضافة إلى مشاكل الاكتظاظ والضعف الحاصل على مستوى الموارد البشرية.

وهو ما نتمنى أن يعمل هذا المشروع على تجاوزه من خلال تكريس توجه جديد نحو مزيد من الاستقلالية بالنسبة لهذه المراكز في تدبير شؤون موظفيها، مما سيمنحها حرية واسعة في تحديد احتياجاتها وتلبية كافة متطلباتها فيما يتعلق بالموارد البشرية.

لذلك، فإننا في فريق العهد الديمقراطي سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد الزايدي، عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد أحمد الزايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات السادة المستشارون...

يسعدني ويشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع رقم 03. 42 يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.

بداية ومما لاشك في أن المنظومة الصحية ببلادنا بدأت تعرف عدة أوراش للإصلاح مست عددا من الجوانب التشريعية والتنظيمية أهمها مشروع مدونة التغطية الصحية التي تعتبر من أهم المشاريع المجتمعية في العقد الحالي، والتي سجلت لحضور الفعلي والفعال لفريقنا الكونفدرالي بتعديلات واقتراحات هامة ساهمت في إغنائه، ومن هذا المنطلق، نجدد تأكيدنا على أن إخراج القطاع من الأزمة التي ظل يتخبط فيها عبر عقود من الزمن يبقى رهينا بتفعيل مقتضيات هذا المشروع وكذا الإجراءات المواكبة له لتجسيده على أرض الواقع وبالتالي تأهيل القطاع الصحي ليتبوأ المكانة اللائقة به في الرعاية الصحية الكاملة للمواطن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات السادة المستشارون،

إن المشروع الذي بين أيدينا ويهم أحد العناصر الأساسية في المنظومة الصحية ويتعلق الأمر بالعنصر البشري، يعتبر بالنسبة إلينا ركيزة ودعامة أساسية لكل إصلاح مرتقب، من خلال إصلاح أوضاعه وتحفيزه على البذل والعطاء الأداء رسالته المجتمعية والإنسانية النبيلة في شروط وظروف مشجعة فتوجهات وزارتكم على مستوى اللامركزية واللاتركيز واعتماد فلسفة حسن التدبير للموارد المتوفرة وترشيد النفقات لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تلقى نجاحا دون إعادة النظر في تدبير الموارد البشرية ووضع إطار مؤسساتي لإسناد المسؤوليات تعتمد معايير موضوعية ونفتح المجال للترشيح وفق قاعدة عقدة برنامج، فجل المستشفيات التي أخضعتموها تعتمد نظام SEGMA (سيكما) تشكو من اختلالات ومعوقات جراء سوء التسيير والتدبير وفقر في التأطير وغياب المراقبة والتقييم.

فإدماج موظفي وزارة الصحة الموضوعين حاليا رهن إشارة هذه المراكز بطلب منهم ضمن الأطر المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المراكز الاستشفائية بالرغم من إيجابياته على المدى المنظور في استقلاليتها من جانب الموارد البشرية وفي إزالة حالة الخلط والازدواجية والتعثر التي كانت تعرفها أوضاعهم الإدارية علاوة على الامتيازات التي يخولها هذا القانون.

فإننا نجدد مطالبتنا بمراجعة القانون الأساسي المنظم للمراكز المذكورة خاصة فيما يتعلق بالتمثيلية داخل المجالس الإدارية لتشمل النقابات الأكثر تمثيلية داخل القطاع. وإعادة النظر في القانون الخاص بمستخدمي هذه المراكز لتعميم الاستفادة من كافة المتيازات كمنحة الشهر الثالث عشر على الموظفين الموضوعين رهن إشارتهم وعلى الأساتذة الأطباء، هذا بالإضافة إلى خلق تعويضات سبق وأن تضمنها المشروع قبل المصادقة عليه كمنحة المسؤولية والتمدرس والحراسة والمداومة والساعات الإضافية.

وفي الأخير نسجل بارتياح اعتراف السيد الوزير المحترم بشرعية مطالب الأسرة الصحية ودعمه لها الذي نطمح أن تتبلور على أرض الواقع.

وسنصوت بالإيجاب على هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، نكون بهذا قد أنهينا مناقشة هذا المشروع، وننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى: أعرضها على التصويت.

الموافقون: الإجماع

المادة الثانية: أعرضها على التصويت.

الموافقون: الإجماع

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت.

الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون 42.03 يتمم بموجبه القانون رقم 80-37 المتعلق بالمراكز الإستشفائية. ونشكر السيد وزير الصحة على حضوره ومساهمته، وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 57.03 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

كلمة الحكومة متضمنة في التقرير، كلمة مقرر اللجنة متضمنة في التقرير، ننتقل إلى المناقشة والتصويت.

الكلمة للمستشار محمد طلحة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد طلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مشروع القانون رقم 03.57 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

إن هذا المشروع يعتبر مبادرة جادة في مجال الاهتمام بالعالم القروي وفك العزلة عليه ومساهمته في الرفع من مستوى الخدمات الآن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مشروع القانون رقم 03.57 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

إن هذا المشروع يعتبر مبادرة جادة في مجال الاهتمام بالعالم القروي وفك العزلة عليه ومساهمته في الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية لكافة مستوياتها ويترجم بحق إستراتيجية الحكومية، بالخصوص سياسة القرب في هذا المجال، لقد سبق أن أنشئ الصندوق الخاص بالطرق سنة 1989، وعبئت جميع مواردة من أجل الاهتمام بالشبكة الطرقية إلا أنه لم يفي بجميع الالتزامات رغم الإنجازات رغم الإنجازات التي نعتبرها لم ترقى إلى مستوى طموحات المواطنين مما يجعلنا نشيد بإحداث صندوق تمويل الطرق الذي جاء لتدارك الموضع والرفع من وثيرة الإنجاز خصوصا وأنه يتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وأن إمكانياته معبئة في اتجاه تقوية البنيات التحتية وإنجاز الطرق وهنا نؤكد إعطاء الأسبقية للطرق القروية وبوتيرة أسرع نظرا للنقص الحاصل في الشبكة الطرقية في العالم القروي وتجدر الإشارة بتدخل الدولة في دعم موارد هذا الصندوق عن طريق تقديم ضمانات كلما عمد صندوق تمويل الطرق إلى اقتراضات خارجية كما أن لدينا ملاحظات لابد من الإدلاء بها وتسجيلها وهي:

1 - ضرورة تعبئة موارد هذا الصندوق لإنجاز الطرق بالعالم القروي خصوصا تلك التي تدخل في الخانة الغير المصنفة

2 - تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارة النقل والجماعات المحلية.

3 - دعم موارد هذا الصندوق عن طريق البحث عن موارد أخرى تعزز دورة نظرا للمهام المنوطة به، وتكلفة الإنجاز.

4 - تركيز سياسة الحكومة في مجال الطرق على الطرق القروية.

5 - تفعيل التواصل بين المجلس إدارة الصندوق والجهات المعنية.

الالتزام التام بالبرامج السنوية لأعمال الصندوق، لكل هذه الاعتبارات ولواقع إيجابية هذا الصندوق خصوصا على العالم القروي فإننا نصوت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار المحترم، محمد كريمين باسم الفريق الإستقلالي.

المستشار السيد محمد كريمين:

شكرا السيد الرئيس، كان من المفروض نتدخل باسم الأغلبية، إذن ستأتدخل باسم الأغلبية ماعدا فريق التجمع.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المستشارين.

يشرفني أن أتدخل في هذه المناقشة باسم فرق الأغلبية ماعدا فريق التجمع لأسجل بأن إحداث صندوق تمويل الطرق بواسطة هذا المشروع يتجاوب مع المطلب الذي عبر ناعته دائما لتمكين الدولة من الوفاء بالتزامها الرامي إلى تسريع وثيرة بناء الشبكة الطرقية ونحن نعتبر أن المصادقة على هذا المشروع الذي ينسجم مع مقتضيات القانون المالي 2004 الذي صادقنا عليه قبل أيام يترجم الالتزام الذي عبر عنه التصريح الحكومي هذا مهم لأن التصريح الحكومي جاء كيقول

بأنه غدي نمروا من 1000 كيلومتر إلى 1500 كيلومتر سنويا.

إذن للوصول إلى هاذ 1500 كيلومتر عوض 1000 كلم آشنو هي الوسيلة بدون غنمرو من صندوق خاص بالطرق

إلى صندوق تمويل الطرق الفرق هو تمويل عوض صندوق خاص ولكن الفرق هو كبير لأنه غدي نمروا من واحد العبارة كتكون في ميزانية الدولة إلى مؤسسة عمومية اللي غدي تكون عندها بالخصوص استقلالية مالية ذاتية وتكون عندها الشخصية المعنوية.

إذن، نأخد مثلا غنوصلو من 400 مليون سنويا اللي كتعطي الدولة لهذا الصندوق الخاص بالطرق غتبقى الدولة تعطى 400 مليون درهم ولكن هذه المؤسسة اللي عندها الشخصية المعنوية يمكن لها أن تقترض وإذا اقترضت عوض أن تعمل بـ400 مليون سنويا أي مثل لمدة 10 سنوات 4 مليار درهم يمكن لهديك 4مليار درهم تصل عليها في وقت جد منحصر 4 سنين، 5 سنين هذا باش يمكن لها ترفع من الوتيرة.

إذن هذا كان بالنسبة لنا في فرق الأغلبية كان تفكيرا مهما، وكيف ناقشناه في لجنة المالية فنحن نوافق عليه بالإجماع دون أي تعديل لكل ما سيأتي به ولتهيئ وإنجاز الطرق في العالم القروي بالخصوص إذن نوافق على هذا المشروع برمته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآخر متدخل، السيد المستشار السيد محمد دعيدعة عن الفريق الكونفدرالي. باقي كذلك عن الفريق العهد السي دالحو.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع القانون رقم 57.03 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق والهادف إلى فك العزلة عن العالم القروي وذلك بالرفع من وثيرة إنجاز الطرق القروية بإضافة 500 كلم سنويا ضمن البرنامج الهام للطرق بالمغرب في إطار التنمية الشاملة والمستديمة، وأيضا باعتباره وسيلة لتعبئة تكلفة مالية إضافية عن طريق الإقراض من طرف مؤسسات مالية عربية ودولية ونظرا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية لصندوق التمويل الطرقي وما يتطلبه العالم القروي من سياسة تنموية تهتم بالإنسان والمجال معا، تراعي مختلف الجوانب ومناحي العيش داخل العالم القروي وما يتطلبه كل ذلك من نظرة شمولية ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية فإننا تعاطينا وبشكل إيجابي مع مشروع قانون رقم 57.030، إيمانا منا بماله من أهمية في العالم القروي وأيضا لانعكاساته الإيجابية على الإنتاج الفلاحي وما يتطلبه من توفير للبنية التحتية كعنصر من عناصر الإنتاج..

وبالرغم من كل ذلك فإننا نؤكد من جديد كما سبق لنا أن طرحنا داخل لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في البرمجة والتتبع عملية الإنجاز في إطار التواصل المستمر الذي ينبغي أن يكون بين مختلف الفئات الوطنية المهتمة بالمجال والوزارة الوصية على القطاع مع العمل على ضرورة استفادة مختلف المناطق القروية على الصعيد الوطني دون تمييز أو استثناء النهوض بجميع المناطق القروية وفك العزلة حقا وحقيقة عن العالم القروي ولكل ذلك فإننا في الفريق الكونفدرالي نصوت بالإيجاب على هذا المشروع. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم السيد الحو باسم فريق العهد الديموقراطي.

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة مشروع رقم 57.03 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

في البداية أود أن أشير إلى أن تحديات العولمة واستحقاقات إحداث منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، عوامل فرضت على المغرب تقوية شبكته الطرقية لاستدراك الخصاص الحاصل في هذا المجال، وهو ما قامت به الحكومة من خلال إحداث الصندوق الخاص بالطرق والذي يلعب دورا هاما في تجهيز وبناء الطرق.

إلا أن ضرورة تسريع وثيرة إنجاز هذه الطرق، وفك العزلة عن العالم القروي فرضت إحداث صندوق تمويل الطرق، الذي يهتم بالبحث عن الموارد المالية وتعبئتها من أجل بناء وتهيئة وصيانة الشبكة الطرقية.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع والعالم القروي لازال يعرف مشاكل متعددة مرتبطة أساسا بضعف التنمية والصعوبات التي تعرفها البنية الطرقية في مختلف البوادي المغربية وما يترتب عن ذلك من صعوبات نقل البضائع والمنتوجات الفلاحية، إضافة إلى ندرة، إن لم نقل انعدام وسائل النقل المدرسي بالعالم القروي، وما يترتب على ذلك من انقطاع عن الدراسة خاصة بالنسبة للفتاة القروية، أخذا بعين الاعتبار بعد المؤسسات التعليمية عن المتمدرسين.

لذلك كان من الضروري تبني استراتيجية وطنية لفك العزلة عن العالم القروي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفادي النقص الحاصل في الشبكة الطرقية وكذا المسالك الطرقية تنفيذا لسياسة القرب وتحقيقا للتنمية القروية المستدامة.

كما أن الأرقام المهولة في أعداد ضحايا حوادث السير المتزايدة تفرض على المسؤولين السهر على تفعيل الإجراءات المتعلقة بتدعيم شروط السلامة الطرقية، خاصة إصلاح وصيانة الطرق وإيلاء العناية الخاصة لمواجهة المشاكل الناجمة عن أضرار الفيضانات.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية لبلادنا، وخلق مناخ ملائم للاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي والحد من الفوارق الجهوية، يقتضي ضرورة مواصلة تعزيز الشبكة الطرقية، وزيادة الاهتمام بالطرق السيارة عن طريق توسيعها وإتمام المشاريع المرتبطة بها. وبهذه المناسبة نتساءل عنى أسباب التأخر الحاصل في إنجاز الطريق السيار الرابط بين مراكش وأكادير، الشيء الذي يمكن أن ينعكس سلبيا على الأهداف المسطرة لتسهيل المواصلات ومساهمة قطاع النقل في حركية الاقتصاد الوطني.

تلكم، السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي ارتأينا إبداءها في فريق العهد الديمقراطي حول مشروع القانون المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق الذي جاء تنفيذا لاستراتيجية الحكومة في العالم القروي وتطبيقا لسياسة القرب، لذلك فإننا نصوت لصالح هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1.. تفضل السيد المستشار، اللائحة عندي خاوية ولكن ليس هناك أي مانع إذا أردتم الحديث باسم المعارضة.

تفضلوا الكلمة للمستشار السيد السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع القانون رقم 57.03 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق الذي نوقش داخل لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية القروية، حيث أجمع السادة المستشارون على أهميته بالنظر إلى الطبيعة والظروف والفلسفة التي أحدث من أجلها هذا الصندوق الجديد حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لهدف يهدف بالأساس للبحث عن الموارد المالية لتدعيم بناء الشبكة الطرقية خصوصا في العالم القروي والإستجابة للحاجيات المستعجلة لساكنة المناطق النائية والتي يمكن ترخيصها في التخفيض من تكلفة نقل البضائع والمنتوجات الفلاحية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

انسجاما مع سياسة القرب التي آمر بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وتماشيا مع اقتناع الجميع بضرورة الاعتناء بالعالم القروي وفك العزلة عنه جاءت الحكومة بهذا المشروع ونحن في فرق المعارضة لا يسعنا إلى أن نبارك هذه الخطوة مادامت تهدف إلى الدفاع عن آو لويات فرق المعارضة التي تنادي دائما بتبني هذا الطرح لكن هذا لا يمنعنا دون طرح العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح وهي:

1 - هل هناك علاقة بين هد المشروع الجديد والمشروع الخاص بالطرق.

2 - ألا يؤدي إنشاء هذا الصندوق الجديد إلى تدخل في الاختصاص بين القديم والجديد.

3 - هل سيؤثر إحداث هذا الصندوق الجديد على الميزانية العامة للدولة.

هذه أسئلة نطرحها، إن طرحنا لهذه الأسئلة يهدف إلى وضع النقط على الحروف وتنبيه الحكومة إلى الانعكاسات الوخيمة التي قد يحدثها تدخل الاختصاصات خصوصا وأن الأمر يتعلق بتقوية البنيات التحتية.

وإننا في فرق المعارضة نؤكد من منبر المعارضة أننا نساند أي مشروع من شأنه أن يساعد على فك العزلة على العالم القروي والأحياء المهمشة بالمدن وبالتالي فإن مشروع القانون رقم 57.03 له دور أساسي في حل إشكالية التمويل وجلب الاقتراض حيث أنه سيساهم في تحقيق رهانات وطننا في تنظيم مونديال 2010 وكذلك الحصول إلى هدف تحقيق10 ملايين سائح وتنمية مناطق الشمال والجنوب وكذا ملئ الخصاص الحاد الذي يعتري الشبكة الطرقية. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، قبل أن نبدأ في عملية التصويت نخبر السادة المستشارين أن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لازالت ستعقد اجتماعها مباشرة بعد هذه الجلسة لدراسة مشروع للقانون يتعلق بنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك بعد انتهاء هذه الجلسة.

الآن ننتقل للتصويت على مواد المشروع الذي يتعلق بالقانون رقم 03.57 بإحداث صندوق تمويل الطرق.

المادة 1: الموافقون: الإجماع

المادة 2، المادة 3، المادة 4، المادة 5، المادة 6، المادة 7، المادة 8، المادة 9، المادة 10.

أعرض هذه المواد على التصويت؟

الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت؟ الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 57.03 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق.

أشكر السادة المستشارين، أشكر السيد الوزير.

أعلن عن رفع الجلسة.